

إبراهيم بن عبد الله الحازمي

الدكتور نائل
وكيل كلية أصول الدين

راجعة الدكتور
محمود مهرة
الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين

حكم رواية المبتدع

تأليف

إبراهيم بن عبدالله الحازمي
عفا الله عنه وسدد خطاه

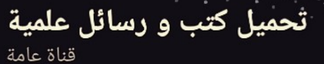
أشرف عليه
الدكتور فالح الصغير
وكيل كلية أصول الدين

راجعة الدكتور
محمود ميرة
الاستاذ المساعد بكلية أصول الدين

الطبة الأولى
١٤١٣هـ

دار الشريف للنشر والتوزيع
ص.ب ٥٢٤٧٩١ الرياض ١١٣٦٥
هاتف ٤٧٧٩٤٩١ - فاكس ٤٠٥٢٢٣٤





تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah

رابط الدعوة

الإشعارات

معطّلة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـد لله نحمـده ونستعينهُ ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾(١).

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبًا﴾(٢).

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدًا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا﴾(٣).

---

(١) سورة ال عمران، الآية: ١٠٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ١.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٧٠.

أما بعد: «**فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكلَّ ضلالة في النار**»[(1)].

وبعد: فهذا بحث في «**حكم رواية المبتدع**» كتبته[(*)] راجيًا ثوابه عند الله ـ عز وجل ـ. في هذا الزمان الذي كثرت فيه الفتن، وضاعت فيه السنن، وكثرت فيه البدع، وقلَّ المتمسكون فيه بدينهم وأصبحوا غرباء في وسط جاهلية جهلاء. ولذلك فقد كتبت في هذا المبحث وكانت الدواعي والأسباب لذلك كثيرة فمنها:

(*) عندما كنت طالباً في كلية أصول الدين ـ قسم السنة وعلومها ـ المستوى الثالث ـ وقد كان تحت اشراف الدكتور فالح الصغير. . ثم راجعه الدكتور محمود ميرة. . وقد رأيت طبعه كما هو والله المستعان.

(1) هذه خطبة الحاجة التي كان رسول الله، ﷺ، يعلمها أصحابه. أخرجها أبو داود في سننه ١/٣٣١، والحاكم في المستدرك ٢/١٨٢ - ١٨٣، وأبو داود الطيالسي كما في منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود ١٠/٣٠٥ ـ ٣٠٦ رقم ١٥٥٧ باب «ما يقال في =

١ ـ أهمية هذا المبحث لأنه يتناول أمرًا يتصل بالعقيدة التي عليها مدار الكفر والإيمان.

٢ ـ إخراج الشيخين البخاري ومسلم أحاديث المبتدعة تجعل من الإنسان يبحث عن سبب ذلك مع أنهما قد جاوزا القنطرة!!؟

٣ ـ خطورة البدعة. فإن أصغر بدعة يأتي بها الرجل في الدين محرمة بعد تبين كونها بدعة وحسبك دليلاً على خطورتها قوله، ﷺ: «**إن الله حجب التوبة عن كل صاحب بدعة حتى يدع بدعته**». رواه الطبراني في الأوسط وحسنه المنذري.

٤ ـ أنه يجب معرفة البدع التي أدخلت في الدين، لأنه لا يتم للمسلم التقرب إلى الله ـ تعالى ـ إلا باجتنابها. وإذا لم يعرف البدع فقد يقع فيها وهو لا يشعر؟!

= خطبة النكاح» وابن ماجه في سننه ١/٥٨٤ ـ ٥٨٥ رقم ١٩١٦ باب «خطبة النكاح» وهي تستحب في بداية الكلام، وشيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم من أحرص الناس في الإتيان بها في بداية الكلام.

٥ ـ دفاعًا عن الإمامين البخاري ومسلم فإن كثيرًا ممن ليس لديهم إلا القليل من العلم طعنوا فيهما وقالوا كيف يخرجا لمن يمدح قاتل علي؟! أي عمران بن حطان.

طريقة البحث:

والبحث وضعت له مقدمة ثم قسمته إلى بابين وثمانية فصول:

١ ـ **الباب الأول: وفيه أربعة فصول:**

الفصل الأول: البدعة تعريفها من ناحية اللغة والاصطلاح وخطورة جرح الرواة.

الفصل الثاني: خطورة البدعة وأهميتها وتحذير الرسول أمته منها، وما ورد كذلك عن الصحابة وغيرهم.

الفصل الثالث: أسباب البدعة.

الفصل الرابع: تقسيم البدعة.

الباب الثاني: وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: حكم رواية المبتدع وتفصيل القول

الفصل الأول: حكم رواية المبتدع وتفصيل القول فيه.

الضحيحين أو أحدهما بعد مراجعتها من كتب الرجال.

الفصل الثالث: أنموذج لبعض الرواة المبتدعة من صحيح البخاري ومسلم وابن خزيمة.[1]

الفصل الرابع: أسباب الوقاية من البدع ووسائل القضاء عليها وجهود العلماء في ذلك. ثم خاتمة.

وقد قمت بتخريج الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية مباشرة، وكذلك ترجمت لعدد من الرواة بلغ عددهم ٨٩ راويًا انظرهم في الفهرس. ثم وضعت فهرسًا للآيات حسب ترتيب السور، وفهرس للأحاديث مرتبًا على حروف الهجاء، وفهرسًا للآثار مرتبًا على حروف الهجاء، وفهرسًا للأعلام المترجم لهم في أثناء البحث، وفهرسًا للكتب التى رجعت إليها، ثم وضعت فهرسًا عامًّا للمواضيع.

«ونسأل[2] الله تعالى المبتدىء لنا بنعمه قبل استحقاقها، المديمها علينا مع تقصيرنا في الإتيان على أوجب به من شكره بها، أن يرزقنا فهمًا في كتابه، ثم في سنة نبيه، ﷺ، وقولاً

(١) حسب خطة البحث من قبل المشرف.

(٢) مقتبس من كلام الإمام الشافعي كما في رسالته ص ١٩، ٢٠ تحقيق أحمد شاكر.

وعملاً يؤدي به عنَّا حقه، ويوجب لنا نافلة مزيدة».

وأعتذر عما يكون في هذا العمل من نقص فقد أبى الكمال أن يكون إلا الله. وقديمًا قال الكاتب الفاضل في بعض ماكتبته:

«إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا في يومه إلا قال في غده:

لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة من البشر». ا. هـ.

وأسأل الله ـ عز وجل ـ أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجميعين.

إبراهيم بن عبدالله الحازمي

عفا الله عنه وسدد خطاه

الباب الأول

الفصل الأول

تعريف البدعة في اللغة :

البدعة[1] : هل كل شيء أحدث على غير مثال سابق سواء كان محمودًا أو مذمومًا .

وهي : اسم هيئة من الابتداع كالرفعة من الارتفاع .

---

(١) انظر: لسان العرب للإمام العلامةأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ج ٨/ ٦ مادة «بدع» والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، تأليف العلامة أحمد بن محمد الفيومي ج ١/ ٤٤ . ومختار الصحاح للإمام محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي ص : ٤٤ - ٤٥ ، وقال في تعريفها : البدعة : الحدث في الدين بعد الإكمال . الاعتصام للشاطبي ج ١/ ٣٦ - ٣٨ ، وفتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي للإمام العلامة محمد بن عبدالرحمن السخاوي ج ١/ ٣٠٣ .

وفلان (بِدْعٌ) في هذا الأمر: أي هو أول من فعله فيكون اسم فاعل بمعنى (مُبْتدِع).

وبدَّعه تبديعًا: نسبه إلى البدعة.

أما في الاصطلاح[1]:

فقد اختلفت أنظار العلماء في تحديد معنى البدعة في الشرع وتنوعت تعبيراتهم عنها.

فمنهم من توسع في هذا التحديد فاتسع عنده مدلول البدعة وما يندرج تحت هذا المفهوم، ومنهم من ضيَّق هذا المدلول وما يندرج تحته من الصور والأحكام.

يمثل الاتجاه الأول الإمام الشافعي وابن حزم وغيرهما.

قال الإمام ابن حزم: «البدعة في الدين: كل ما لم يأت في القرآن ولا عن رسول الله، ﷺ.

إلا أن منها ما يؤجر عليه صاحبه ويعذر بما قصد إليه من

(١) انظر: كتاب البدعة تحديدها وموقف الإسلام منها، تأليف الدكتور عزت علي عيد عطية.

الخير، ومنها ما يؤجر عليه صاحبه ويكون حسنًا وهو ما كان أصله الإباحة. كما روي عن عمر - رضي الله عنه -: نعمت البدعة هذه. وهو ما كان فعل الخير جاء النص بعموم استحبابه وإن لم يقدر عمله في النص. ومنها ما يكون مذمومًا ولا يعذر صاحبه وهو ما قامت الحجة على فساده فتمادى القائل به». ا. هـ.

وأصحاب هذا الاتجاه ومن وافقهم يرون البدعة كما قال العزّ بن عبدالسلام في قواعده: «فعل ما لم يعهد في عهد رسول الله، ﷺ».

أما الاتجاه الثاني فينقسم إلى قسمين:

الأول: لا تقيد فيه البدعة بشيء سوى مخالفته السنة.

الثاني: تتقيد فيه البدعة فضلاً عن ذلك بنسبتها إلى الدين وجعلها من الشرع.

ويمثل القسم الأول عدد من العلماء: كابن رجب الحنبلي، وابن حجر العسقلاني، وابن حجر الهيثمي، والزركشي وغيرهم.

تنوعت تعبيراتهم على مدلول واحد هو ما تقدم .

وأكتفي بتعريف ابن رجب ـ رحمه الله ـ حيث يقول :

«والمراد بالبدعة : ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه ، وأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعًا وإن كان بدعة لغة» ا . هـ .

والاتجاه العام في هذا القسم يتمثل في أن البدعة شرعًا :

«كل حادث مذموم وليست كل حادث على الإطلاق أو كل حادث مخالف بشرط نسبته إلى الدين» .

وفي إطار هذا الاتجاه سار بعض العلماء المحدثين أمثال العلامة الشيخ محمد بخيت ، والعلامة الدكتور عبدالله دراز .

أما القسم الثاني : فيتمثل في رأي الشاطبي في اعتصامه ومن وافقه على ذلك من العلماء .

وأساس هذا الاتجاه هو تعريف البدعة : بالمحدث المخالف للسنة الذي جعل دينًا قويمًا وصراطًا مستقيمًا سواء اقتصرنا في تعريف البدعة على ما كان كذلك في العبادات فقط أو ما جعلناه شاملاً لما كان كذلك في العبادات والعادات معًا .

وقد عرَّف الشاطبي البدعة على هذا الأساس في كتابه الاعتصام بتعريفين:

الأول: البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه.

الثاني: البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية.

وقد رجح الدكتور عزت علي عطية[1] بعد مناقشته للاتجاهات المتقدمة في تعريف البدعة الاتجاه الثاني في قسمه الأول وهو الاتجاه الذي ذهب إليه الحافظ ابن حجر والزركشي وغيره، وقال:

«فالاتجاه الثاني في رأينا هو ما تضافرت الأدلة من الشرع عليه، وكل ما ذكر من الأدلة عليه هنا صريح في أن هذا هو نظر الشرع إلى البدعة على العموم بصرف النظر عما تفيده لغة من المعنى الذي ذكرناه إذ لو كانت البدعة تشمل المحدث

(١) المصدر السابق.

حسنًا كان أو سيئًا في نظر الشرع لاحتاج تقبيحها والتنفيذ منها إلى تخصيص ذلك بالبدعة المخالفة للشرع، فيقال مثلاً: بدعة وساءت بدعة، أو بدعة واستقبحها مثلاً كما حدث ممن حكم على بدعة ما بالحسن، ولكان الحديث مثلاً: وكل بدعة قبيحة ضلالة وهكذا».

وقد قدمنا ما يفيد عدم اشتراط مضاهاة الدين في معنى البدعة وأن السلف لم يطلقوا لفظة البدعة إلا على ما هو في نظرهم مذموم.

وقال الشهاب الخفاجي في شرح الشفا[1]: «وإذا أطلقت البدعة انصرفت إلى غير الحسنة».

وقال ابن الأثير في النهاية[2]: «وأكثر ما يستعمل المبتدع عرفًا في الذم».

---

(١) نسيم الرياض في شرح الشفا للقاضي عياض ٣/ ٣٣٩.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير ج ١/ ١٠٧.

وقال الحافظ السخاوي[1] : «والبدعة هي ما أحدث على غير مثال متقدم فيشمل المحمود والمذموم وخصَّت شرعًا بالمذموم مما هو خلاف المعروف عن النبي ، ﷺ . ا . هـ .

وأنبه هنا على أن صفة التبديع التي يطلقها أئمة الجرح والتعديل على بعض الرواة تنصرف إلى البدعة الاعتقادية وهي ضلال الفرق الحادثة في الإسلام من شيعة ، وخوارج ، ومرجئة ، وكرامية وغيرهم مما يوجد تفصيلها في كتب الملل والنحل . لمخالفتهم عقيدة أهل السنة والجماعة .

خطورة وأهمية جرح الرواة :

والجرح بسبب البدعة أخذ اتساعًا متميزًا من بين تلك الأسباب الخمسة التي ذكرها الحافظ ابن حجر في قوله المتقدم .

والجرح بالتبديع من أخطر أنواع الجرح بالكذب في حديث رسول الله ، ﷺ ، لأنه يتناول أمرًا يتصل بالعقيدة

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي ، للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي ١/٣٠٣ .

التي عليها مدار الكفر والإيمان.

ولذا كانت التهمة بها عظيمة تستلزم نوعًا من التمحيص والتثبت يفوق التمحيص والتثبت في أي سبب من أسباب الجرح من غيرها.

وما أحسن قول الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله[1]: «لو كان كل من ادُّعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبتت عليه ما ادّعي به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه» ا. هـ.

ورحم الله الإمام تقي الدين بن دقيق العيد إذ يقول[2]:

---

(١) نقله عنه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في هدي الساري مقدمة فتح الباري ص: ٤٢٨ في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ ط، المكتبة السلفية.

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح، للإمام تقي الدين بن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢هـ ص: ٣٤٤. دراسة وتحقيق قحطان عبدالرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

«أعراض المسلمين حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس المحدثون والحكام».

والجرح بسبب الابتداع لم يكن منضبطًا عند بعض الجارحين فاستروح بعضهم الجرح بذلك حتى أفرطوا وجانبوا الحق؛ حتى وصل الأمر إلى أن يطال بالتبديع أئمة أفذاذ وجهابذة نقاد أمثال: البخاري، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، ويزيد بن هارون، وزهير بن حرب وأضرابهم مما دعى العلماء إلى وضع ضوابط علمية للجرح بالتبديع والتحذير الشديد من الجرح بذلك دون تثبت وتمحيص.

قال الإمام تاج الدين السبكي[1]: «ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة فجرحه لذلك وإليه أشار الرافعي بقوله: وينبغي أن يكون المذكور بُراء من الشحناء والعصبية في المذهب خوفًا من أن يحملهم ذلك على جرح عدل أو تزكية فاسق.

(١) طبقات الشافعية للإمام تاج الدين السبكي ٢/١٢ - ١٣.

وقد وقع هذا لكثير من الأئمة جرحوا بناء على معتقدهم وهم المخطئون، والمجروح مصيب. قلت: ـ القائل السبكي ـ ومن أمثلة ما قدمنا قول بعضهم في البخاري. تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ[1]، فيا لله والمسلمين!! أيجوز لأحد أن يقول: البخاري متروك؟! وهو حامل لواء الصناعة ومقدم أهل السنة والجماعة ثم يا لله والمسلمين أتجعل مما مذامَّ فإن الحق في مسألة اللفظ معه إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في أن تلفظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة لله ـ تعالى ـ وإنما أنكرها الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ لبشاعة لفظها ومن ذلك قول بعض المجسمة في أبي

(١) مسألة اللفظ هي مسألة خلق القرآن والتي من أجلها امتحن المأمون العلماء وأصاب الذين لم يجيبوا إلى القول بخلق القرآن صنوف العذاب والتضييق ومنهم الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ الذي سجن (٢٨) شهرًا في زمن المعتصم، وخلعت يداه، وضرب بالسياط، وقد كتب الشيخ عبدالفتاح أبو غدة رسالة نفيسة في ذلك جعلها بعنوان: «مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل»

حاتم بن حبـان: «لم يكن له كبـير دين نحن أخرجناه من سجستـان لأنـه أنكـر الحدّ لله. فيا ليت شعري من أحق بالإخراج؟ من يجعل ربه محددًا أو من ينزهه عن المجسمة» ا.هـ.

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ[1]:

«واعلم أنـه قد وقـع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق» ا.هـ.

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني ص: ٣٨٥.

الفصل الثاني

خطورة البدعة وأهميتها من حديث رسول الله، ﷺ وصحابته الكرام وسلف هذه الأمة

تعتبر البدعة رأس المفاسد كلها لأنها تحمل في طياتها الخروج عن الدين وهدر أوامره ونواهيه، والاستهتار بآدابه.

فلا رادع لمبتدع ولا وازع من خلق أو دين يمنعه من أن يدخل فيه ما ليس منه.

ولذلك فإنه لا شيء أفسد للدين وأشد تقويضًا لبنيانه من البدع، فهي تفتك به فتك الذئب بالغنم، وتنخر فيه نخر السوس في الحب، وتسري في كيانه سريان السرطان في الدم أو النار في الهشيم.

ولهذا جاءت النصوص الكثيرة تبالغ في التحذير منها وتكشف عن سوء عواقبها من التفرق والاختلاف في الدنيا

والعذاب والخزي وسواد الوجوه في الآخرة.

قال الله تعالى: ﴿**ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم * يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون * وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون**﴾(1).

قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: «تبيض وجوه أهل السنة وتسود وجوه أهل البدعة»(2).

عن معاوية - رضي الله عنه - قال: قام فينا رسول الله، ﷺ، فقال: «**ألا إن من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة**». رواه

(1) سورة آل عمران، الآيات: ١٠٥ - ١٠٧.

(2) خرج هذا الأثر موقوفًا ابن كثير في تفسيره ١ / ٣٩٠ بدون إسناد.

أحمد وأبو داود وزاد في رواية: «**وإنه سيخرج في أمتي أقوام تتجارى بهم الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه، ولا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله**»[1].

وعن عوف بن مالك الأشجعي قال: قال رسول الله، ﷺ: «**افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة واحدة في الجنة وسبعين في النار، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة فإحدى وسبعين في النار وواحدة في الجنة والذي نفسي بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة فواحدة في الجنة واثنتان وسبعون في النار**». قيل يا رسول الله

---

(١) رواه أحمد في المسند ٤/١٠٢ ورواه عن أنس ٣/١٢٠، ١٤٥ بنحوه.
ورواه أبو داود في سننه ٥/٤ رقم ٤٥٩٦ كتاب السنة باب شرح السنة من حديث أبي هريرة.
ورواه من حديث معاوية ٥/٥ ـ ٦ حديث رقم ٤٥٩٧.
ورواه الترمذي في سننه ٥/٢٥ ـ ٢٦ رقم ٢٦٤٠ كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقال عنه: حديث حسن صحيح.

من هم؟ قال: «هم الجماعة»[1].

عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله، ﷺ: «**إن الله حجب التوبة عن كل صاحب بدعة حتى يدع بدعته**»[2]. رواه ابن ماجه وابن أبي عاصم في «كتاب السنة» من حديث ابن عباس ولفظهما: قال رسول الله،

(١) رواه ابن ماجه ٢/١٣٢١ ـ ١٣٢٢ رقم ٣٩٩٢ كتاب الفتن باب افتراق الأمم.
ورواه بنحوه من حديث أبي هريرة رقم ٣٩٩١ وبنحوه عن أنس بن مالك رقم ٣٩٩٣.
ورواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة ١/٣٢ ـ ٣٥ رقم ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩ بتحقيق المحدث الألباني.

(٢) رواه الطبراني في الأوسط وقد عزاه إليه الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١٠/١٨٩ وقال: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح غير هارون بن موسى الفروي وهو ثقة. وقال المنذري في الترغيب ١/٤٥: رواه الطبراني وإسناده حسن، وعزاه الألباني في السلسلة الصحيحة ٤/١٥٤ رقم ١٦٢٠ إلى أبي الشيخ في تاريخ أصبهان، والبيهقي في شعب الإيمان. وحسن الحديث. وانظر صحيح الترغيب للشيخ الألباني ١/٢٦ رقم ٥٣.

ﷺ : «**أبى الله أن يقبل عمل صاحب بدعة حتى يدع بدعته**»[1].

وعن عثمان بن حاضر الأزدي قال: دخلت على ابن عباس فقلت: أوصني. فقال: نعم، عليك بتقوى الله والاستقامة، اتبع ولا تبتدع[2].

وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: تعلموا العلم قبل أن يُقبض، وقبضه أن يذهب أهله، ألا وإياكم والتنطع والتعمق، وعليكم بالعتيق[2].

وعنه رضي الله عنه قال: الاقتصاد في السنة أحسن من الاجتهاد في البدعة[2].

عن عبدالله بن مسعود أن رسول الله، ﷺ، قال: «**إياكم**

---

(١) رواه ابن ماجه في سننه ١/٢٥ رقم ٥٠ ط السندي، المقدمة. باب اجتناب البدع والجدل، وابن أبي عاصم في كتاب السنة ١/٢٢ رقم ٣٩ باب ما ذكر عن النبي، ﷺ، أن الله لا يقبل عمل صاحب بدعة.

(٢) رواه الدارمي في سننه ١/٥٠ رقم ١٤١ و١٤٤ باب من هاب الفتيا وكره التنطع والتبدع، والأخير في ص ٦٣ رقم ٢٢٣ باب في كراهية أخذ الرأي.

ومحدثات الأمور فإن شر الأمور محدثاتها، وإن كل محدثة بدعة، وإن كل بدعة ضلالة»(١). أخرجه ابن ماجه وابن أبي عاصم.

عن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: قام فينا رسول الله، ﷺ، ذات يوم فوعظنا موعظة بليغة وجلت منها القلوب، وذرفت منها العيون، فقيل يا رسول الله، وعظتنا موعظة مودع فاعهد إلينا بعهد فقال: «**عليكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبدًا حبشيًّا وسترون من بعدي اختلافًا شديدًا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ وإياكم والأمور المحدثات فإن كل بدعة ضلالة»**(٢). رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه

(١) رواه ابن ماجه في سننه ١/٢٢ رقم ٤٧ باب اجتناب البدع والجدل، ورواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة ١/١٦ ـ ١٧ رقم ٢٥ بتحقيق المحدث الألباني وقال: «حديث صحيح».

(٢) أخرجه أبو داود ٥/١٣ ـ ١٥ رقم ٤٦٠٧ في السنة: باب لزوم السنة، والترمذي ٥/٤٤ رقم ٢٦٧٦ في العلم: باب ما جاء في الأخذ في السنة واجتناب البدع وقال: حديث حسن صحيح. وأخرجه ابن =

وهذا لفظه وابن حبان في صحيحه، وابن أبي عاصم والدارمي.

وعنه ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله، ﷺ: **«قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»**[1]. رواه ابن ماجه وابن أبي عاصم.

عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله، ﷺ: **«من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد»**[2].

= ماجه في سننه ١/١٩ ـ ٢٠ رقم ٤٣ باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين. وأخرجه ابن حبان في صحيحه ص: ٥٦ رقم ١٠٢ موارد باب اتابع رسول الله، ﷺ، والدارمي في سننه ١/٤٤ ـ ٤٥ رقم ٩٦ باب: اتباع السنة، وابن أبي عاصم في كتابه «السنة» ١/١٧ ـ ٢٠ رقم ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٤.

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ١/٢٠ باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، وابن أبي عاصم في كتاب «السنة» ١/٢٦ ـ ٢٧ رقم ٤٨ ـ ٤٩ وقال الألباني: حديث صحيح.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٤/٣٥٥ (فتح الباري) كتاب البيوع، باب النجش ومن قال لا يجوز ذلك البيع، وفي كتاب الصلح ٥/٣٠١

وفي رواية لمسلم: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**». أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه والطيالسي في مسنده.

عن جابـر بن عبدالله قال: كان رسول الله، ﷺ، إذا خطب احمرَّت عيناه، وعلا صوته واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيش يقول: صبحكم ومساكم. ويقول: «**بعثت أنا والساعة كهاتين**». ويقرن بين إصبعين السبابة والوسطى. ويقول: «**أما بعد. فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي**

= رقم ٢٦٩٧ باب إذا صلحـوا على صلح جور فالصلح مردود، وفي كتاب الاعتصام ١٣/٣١٧ باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الـرسول من غير علم. ومسلم ٣/١٣٤٣ رقم ١٧٨ كتاب الأقضية باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور. وأبو داود ٥/١٢ رقم ٤٦٠٦ كتـاب السنة، باب لزوم السنة، وابن ماجه في سننه باب تعظيم رسول الله، ﷺ، والتغليظ على من عارضه ١/رقم ١٤. وأبو داود الطيالسي «كما في منحة المعبود» ١/٤٠ رقم ١٠٦ باب التحذير من الابتداع في الدين واتباع أهل الكتاب.

هدي محمـد، وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة»[1].
أخرجه مسلم وابن أبي عاصم في كتاب السنة، وابن ماجة.

الآثار في التحذير من أهل الأهواء والبدع:

روى مسلم بسنده عن محمد بن سيرين[2] قال: «لم يكونوا يسـألـون عن الإسنـاد فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٢/٥٩٢ رقم ٨٦٧ كتاب الجمعة. باب تخفيف الصلاة والخطبة. وابن أبي عاصم في كتابه: «السنة» بتحقيق الألباني ١/١٦ رقم ٢٤، وابن ماجه في سننه ١/٢١ رقم ٤٦ باب اجتناب البدع والجدل.

(٢) محمد بن سيرين أبو بكر البصري إمام ثقة حافظ فقيه من كبار نقاد الحـديث، اشتهر بتعبير الرؤيا، مات سنة ١١٠هـ، أخرج حديث الجماعة، انظر ترجمته في: التاريخ الصغير للبخاري ص: ١٦، ٢٢ وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٥/٣٣١، تذكرة الحفاظ للذهبى ١/٧٧ وتقريب التهذيب لابن حجر ٢/١٦٩ رقم ٢٩٥.

أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[١].

وفي رواية عنه: «إن هذا الحديث دين فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه».

وقال الحسن البصري: «لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم ولا تسمعوا منهم». رواه ابن أبي حاتم وابن عبدالبر في جامع العلم[٢].

وعن عبدالله بن لهيعة[٣]: أنه سمع رجلاً من أهل البدع

(١) أخرجه مسلم في صحيحه المقدمة ١/١٤ بإسناده، باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما فيهم جائز بل واجب، وأنه ليس من الغيبة المحرمة، وأخرجه الخطيب في الكفاية على علم الرواية بسنده ص ١٩٧.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١/٣٣ وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ٢/١١٨.

(٣) عبدالله بن لهيعة: بفتح اللام وكسر الهاء بن عقبة الحضرمي أبو عبدالرحمن المصري، القاضي. مات سنة ١٧٠هـ أخرج له مسلم مقرون بغيره وأبي داود والترمذي وابن ماجه، له ترجمة في: التاريخ =

رجع عن بدعته وجعل يقول: «انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه فإنا كنا إذا رأينا رأيًا جعلناه حديثًا»[1]. أخرجه الخطيب في الكفاية.

وروى ابن أبي حاتم بسنده عن مالك بن أنس - رضي الله عنه - قال: «لا يؤخذ العلم من أربعة. ذكر منهم صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه»[2].

ودعا مسلم[3] - رحمه الله - إلى مجانبة من كان من أهل التهم والمعاندين ومن أهل البدع.

= الكبير للبخاري ق ١ - ٣/١٨٢، والمجروحين لابن حبان ٢/١١ - ١٤، وميزان الاعتدال للذهبي ٢/٤٧٥، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٥/٣٧٣، وتقريب التهذيب له أيضًا ١/٤٤٤ رقم ٥٧٤.

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية بسنده ص: ١٩٨.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل القسم الأول ٢/٣٢.

(٣) صحيح مسلم رحمه الله المقدمة ١/٨ باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكاذبين والتحذير من الكذب على رسول الله.

وروى ابن أبي حاتم بسنده[1] عن إسحاق بن موسى[2] أنه قال: «إن كان منهم رجل أحدث بدعة سقط حديثه وإن كان أصدق الناس».

ولم يكن لأصحـــاب الأهـواء أن يقبـل - يعني قولهم في روايتهم حديثًا واحدًا عن رسول الله، ﷺ، لأن أصحاب الأهواء ليس هم على الدين الذي ارتضاه الله - عز وجل -.

---

(١) في كتابه الجرح والتعديل، القسم الأول ٢ / ١٩.

(٢) إسحاق بن موسى بن عبدالله الأنصاري الخطمي أبو موسى المدني، ثقة متقن. أخرج حديثه مسلم والترمذي، والنسائي، وابن ماجه مات سنة ٢٤٤هـ. له ترجمة في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ج ١ قسم ١ / ٢٣٥ رقم ٨٢٨، تهذيب التهذيب لابن حجر ١ / ٢٥١، وتقريب التهذيب له أيضًا ١ / ٦١ رقم ٤٣٨.

الفصل الثالث

أسباب البدع

أسباب الابتداع كثيرة وبواعثه متعددة لا مجال لتحديدها، ولا طاقة على حصرها؛ لأنها تتجدد وتتغير وتظهر وتختفي، ولا تكاد تتضح إلا بدقة التحري وإمعان البحث مع توفيق من الله ـ عز وجل ـ.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وإن هذا صراطي مستقيمًا فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرَّق بكم عن سبيله﴾[1].

وعن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: خط لنا رسول الله، ﷺ، خطًّا فقال: «هذا سبيل الله». ثم خطَّ خطوطًا عن يمينه وعن شماله ثم قال: «وهذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه». ثم تلا: ﴿وإن هذا صراطي مستقيمًا فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرَّق بكم عن سبيله ذلكم

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٥٣.

وصَّاكم به لعلكم تتقون﴾(١). رواه أحمد، ورواه ابن ماجة والدارمي، وابن حبان، وابن وضاح في كتابه: «البدع والنهي عنها»، والبغوي في «شرح السنة».

فقد حددت الآية والحديث الذي يوضح معناها بتصوير محسوس طريق الاستقامة والحق. طريق الله، وبينا أنه طريق واحد واضح مستقيم لا عوج فيه، واطلقت طرق الضلال ووسائل الخروج عن طريق الحق بلا حصر عدد معين. ومما لا شك فيه أن كل انحراف إلى طريق من طريق الضلال لابد له من سبب وكل خروج إلى وسيلة من وسائل الباطل لابد له من باعث.

(١) أخرجه أحمد في المسند رقم (٤١٣٢)، (٤٤٣٧)، وابن ماجه في سننه ١/٨ رقم ١١ باب اتباع سنة الرسول، ﷺ، والدارمي في سننه ١/٦٠ رقم ٢٠٨، باب في كراهية أخذ الرأي، وابن حبان في صحيحه ١/١٠٦ رقم ٦ باب ما يجب على المرء من ترك تتبع السبل دون لزوم الطريق الذي هو الصراط المستقيم، وابن وضاح في كتابه البدع والنهي عنها ص: ٣١، والبغوي في شرح السنة ١/١٩٦ تحقيق زهير الشاويش والأرناؤوط، المكتب الإسلامي.

ومع ذلك: فمن الممكن إرجاع هذه الأسباب والبواعث إلى أساسين رئيسين هما:

١ ـ الزيادة في الدين قولاً أو فعلاً أو اعتقادًا بإثبات ما لم يذكره الله ورسوله من أمور الدين.

٢ ـ النقص منه ينفي بعض ما ذكر الله ـ تعالى ـ ورسوله، أو إهماله بالتأويل الباطل والتمويه الكاذب. أو. ضرب بعضه ببعض والتوسل بذلك إلى ترك ما يراد تركه منه.

وهذان الأساسان لهما منافذ ظاهرة، وموارد واضحة من أهمها:

١ ـ القول في الدين بغير علم وقبول ذلك من قائله أو ممارسة الجاهل لأمور الفتوى والتعليم وقبول ذلك منه.

وقد حذر الله ـ سبحانه وتعالى ـ من القول بغير علم وجعل ذلك من المحرمات بل من أكبرها فقال في كتابه العزيز: **﴿قل إنما حرَّم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق، وأن تشركوا بالله مالم ينزل به**

سلطانًا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾[1].

والسبب في ذلك أن القول بغير علم كذب، والكذب حرام واستجابة لدعوة الشيطان. والجهل له صور متعددة، كلها مسارب للابتداع ومسالك إليه ومن أهم هذه الصور:

الجهل بأساليب اللغة أو تجاهلها:

الواقع التاريخي يثبت أن رسول الله، ﷺ، كان عربيًّا نشأ في بيئة من أرقى البيئات العربية من ناحية الفصاحة والبلاغة، وأن اللغة العربية كانت بالنسبة إليه لغة الرسالة ووسيلة التبليغ، وبهذا جرت سنة الله ـ تعالى ـ في رسالاته. قال تعالى: **﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾**[2]. وقد اعتنى القرآن الكريم بإثبات عروبة القرآن الكريم من ناحية النطق والبيان أو من ناحية اللغة. قال ـ تعالى ـ: **﴿إنا أنزلناه قرآنًا عربيًّا لعلكم تعقلون﴾**[3]. والآيات في ذلك كثيرة.

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٣٣.

(٢) سورة إبراهيم، الآية: ٤.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٢.

وفي مجال الحديث عن البدعة بسبب الجهل بهذا اللسان نستطيع أن نقول:

إنه كما يجب على المجتهد في الدين أن يبحث ما وسعه البحث عن النصوص التي يستند إليها ويتفقه فيها، فإن عليه أن يدرس اللغة العربية، ما وسعه الجهد، وإلا انحرف عن الدين ووقع في الابتداع.

وقد ورد عن السلف ما يفيد ما ذكرناه، فقد قيل للحسن: أرأيت الرجل يتكلم العربية ليقيم بها لسانه ويصلح بها منطقه؟ قال: نعم. فليتعلمها فإن الرجل يقرأ الآية فيعيا بوجهه فيهلك.

وذكر الرازي في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أن تقول نفس يا حسرتي على ما فرطت في جنب الله**﴾[1].

إن بعضهم زعم أن لله ـ سبحانه وتعالى ـ جنبًا!! واستدل بهذه الآية وهو استدلال باطل لا تحتمله اللغة.

قال ابن عباس في معنى هذه الآية: أي ما ضيعت من

(١) سورة الزمر.

ثواب الله. وقال مقاتل: في ذكر الله.

٢ ـ الجهل بالسنة: ويشمل:

١ ـ الجهل بقانون التمييز بين الأحاديث المقبولة وغيرها.

٢ ـ الجهل بمكانة السنة من التشريع.

أما عن الجهل بقانون التمييز بين الأحاديث فقد نشأ عنه الأخذ بالأحاديث المردودة المكذوبة والضعيفة والاعتماد عليها كمصدر من مصادر التشريع، والحكم على الدين بسبب ذلك.

وقد اتفق العلماء ـ بلا خلاف ـ على طرح الأحاديث الموضوعة ـ أي المختلقة المكذوبة ـ على رسول الله، ﷺ، وعدم الأخذ بها؛ لأنها ليست من الشرع أولاً وللآثار الواردة في ذلك ثانيًا.

قال تعالى: ﴿**ولا تقفُ ما ليس لك به علم**﴾[1].

وقال رسول الله، ﷺ: «**من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوَّأ**

(١) سورة الإسراء، الآية: ٣٦.

مقعده من النار»[1]. رواه البخاري ومسلم.

أما عن الجهل بمكانة السنة من التشريع، فقد أدى ذلك إلى الخروج عن حد الاتباع الذي وجهت الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة إليه، تحت دعوى موافقة العقل، ونحو ذلك. مثل إنكار من أنكر رؤية الله في الآخرة، أو نزول المسيح، أو عذاب القبر ونحو ذلك.

٣ - اتباع المتشابه:

من أسباب الابتداع: اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة من العلماء المبتدعين وابتغاء تأويله من الجهلة المتعالمين.

والأصل في بيان هذا السبب قوله تعالى: ﴿**هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر**

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ١/ ٢٤ كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي، ﷺ، مطبعة مصطفى الحلبي بحاشية السندي، وأخرجه مسلم في صحيحه ١/ ٩ - ١٠ في المقدمة باب تغليظ الكذب على رسول الله، ﷺ.

متشابهات، **فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذَّكر إلا أولوا الألباب**﴾[1]. ووجه الابتداع فيما يتصل بهذا النوع.

يقول الألوسي ـ رحمه الله ـ:

ثم اعلم أن كثيراً من الناس جعل الصفات النقلية من الاستواء واليد، والنزول، والضحك ونحو ذلك من المتشابه.

ومذهب السلف: أنها صفات ثابتة وراء العقل ما كلفنا إلا اعتقاد ثبوتها مع اعتقاد عدم التجسيم والتشبيه لئلا يضاد النقل العقل.

وذهب الخلف إلى تأويلها وتعيين مراد الله ـ تعالى ـ منها، فيقولون مثلاً: الاستواء بمعنى الاستيلاء والغلبة. والذي

(١) سورة آل عمران، آية: ٧.

عليه السلف أنه استواء يليق بجلاله وعظمته.

ومن البدع إثبات ما لم يرد على ما ورد منها: كإثبات الساعد، والعضد، أو الكف.

٤ - اتباع الهوى:

وقع الذم على أهل الأهواء لأنهم لم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها والتعويل عليها حتى يصدروا عنها. بل قدموا أهوائهم واعتمدوا على آرائهم ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظور فيها وراء ذلك.

وقد ذم الله - سبحانه وتعالى - من يتبعون الهوى ويعرضون عن الحق الذي جاء به الشرع. قال تعالى: ﴿**إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدى**﴾[1].

وقال في التحذير من اتباع الأهواء وأهلها: ﴿**ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون**﴾[2].

(١) سورة النجم، الآية: ٢٣.

(٢) سورة الجاثية، الآية: ١٨.

والناظر في أساس البدع وأسبابها يجد الهوى محور ارتكازها ومصدر وجودها خاصة فيمن وصل إلى مناصب كبيرة في الفتيا والحكم فهم اخترعوا ما اخترعوه أو تمسكوا بها وجدوه مما هو مخالف للسنة إلا اتباعًا للهوى وحفظًا للشهرة أو طمعًا في كسب مادي .

٥ ـ التسليم لغير المعصوم، والأخذ بغير ما اعتبره الشرع طريقًا لثبوت الأحكام:

قالت الشيعة : بأن الأئمة معصومون كالأنبياء عن الصغائر والكبائر.

ورد عليهم الغزالي ـ رحمه الله ـ: فقال يخاطب الباطني : «ما الذي دعاك إلى تصديق الإمام المعصوم بزعمك، ولا معجزة له، وصرفك عن تصديق محمد بن عبدالله ، ﷺ ، مع المعجزات والقرآن؟» .

وقد حذر الأئمة ـ رضوان الله عليهم ـ من الاقتداء الأعمى بهم أو التعصب لآرائهم وإعلامهم بأن الحديث الصحيح مقدم على كل ما رأوه .

فقد كان مالك يقول: «إنما أنا بشر أخطىء وأصيب»(١).

وقال الشافعي: «إذا صح الحديث بخلاف قولي فاضربوا بقولي الحائط»(١).

وقال أحمد: «لا تقلد دينك الرجال، فإنهم لم يسلموا أن يغلطوا»(١).

ومن الأسباب المعينة على انتشار البدع:

١ ـ عمل العالم بالبدعة، وتقليد الناس له.

---

(١) تخريج هذه الآثار انظرها في مقدمة صفة صلاة النبي، ﷺ، للمحدث الألباني، المكتب الإسلامي.

وانظر: مناقب الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ لابن الجوزي، تحقيق عبدالمحسن التركي، وكذا آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم الرازي ص: ٦٧ ـ ٦٨، ٩٣، ٩٤ تحقيق عبدالغني عبدالخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

وانظر إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار وتحذيرهم عن الابتداع الشائع في القرى والأمصار من تقليد المذاهب مع الحمية والعصبية بين فقهاء الأمصار للإمام صالح بن محمد الشهير الفلاني، ص: ٥٨ ـ ٧٢، ٧٣ وما بعدها، دار المعرفة، بيروت.

٢ - سكوت العلماء عن بيان وجه الابتداع في البدعة فيعد العامة سكوتهم إقرارًا منهم على ذلك.

٣ - تبني الحكام للبدعة وعملهم على انتشارها لموافقتها أهوائهم، كما حدث من المأمون ومن بعده في القول بخلق القرآن..

٤ - انتشار البدعة بين الناس وتحولها إلى عادة يصعب الانصراف عنها.

٥ - موافقة البدعة لأهواء الناس وغرائز نفوسهم التي حرص الدين على تنظيمها والحد من الانطلاق معها. والله أعلم.

الفصل الرابع

تقسيم البدع

للبـدعة تقسيمات متعددة باعتبارات متنوعة فلها تقسيم من ناحية معناها اللغوي، وتقسيم على رأي من يخصصها بما قصد به مضاهاة الشرع وهو الإمام العلامة الشاطبي ـ رحمه الله ـ ومن وافقه حيث قسمها إلى حقيقية وإضافية، أو تقسيم من ناحية الكيف وما إلى ذلك.

وسأذكر كل نوع بشيء من الاختصار:

أولا: تقسيم البدعة إلى عادية وتعبدية:

يراد بالأمر العادي ـ بحسب الاستعمال اللغوي ـ: الأمر الـذي يعـاوده صاحبه أي يرجع إليه مرة بعد أخرى حتى يصبح عادة.

أما الأمر التعبدي: فهو الأمر القائم على أساس الانقياد والذل والخضوع ومنه طريق معبد، أي مذلل ممهد.

ويراد بالأمر العادي بحسب استعمال الشرع: ما يجري بين الناس من التصرفات والمحاولات التي هي وسيلة لاستغلال الدنيا وتحقيق المصلحة فيها كتنظيم أمور الصناعة والزراعة وشتى أنواع العلاقات الدنيوية بين الناس.

أما الأمر التعبدي ـ على هذا الاستعمال ـ فيطلق على ما وضع بذاته للتقرب إلى الله ـ تعالى ـ به. بصرف النظر عما يعرض له من عوارض قد تخرج به عما وضع له كالذكر، والصلاة، والحج ونحوها.

ولا خلاف بين العلماء على اختلاف أنظارهم في أن الابتداع يدخل في الأمور التعبدية. سواء أكانت من أمور الاعتقاد وأعمال القلب كاعتقادات الفرق المختلفة المخالفة للسنة من خوارج ومعتزلة.

أو كانت من أمور الجوارح والأعمال الظاهرة كإنشاد الصلاة بغير طهارة.

أما الأمور العادية: فقد اختلف العلماء في وقوع الابتداع فيها وعدمه:

١ ـ فالبعض يرى وقوع الابتداع في العاديات كما هو الحال في العباديات. ويستدلون على ذلك بما يأتي:

١ ـ أن الشريعة جاءت وافية ببيان القوانين التي بها صلاح الخلق في معاشهم ومعادهم، أو فيما هو عادي وما هو عبادي؟!

فكما يتصور وقوع الابتداع فيما هو عبادي يمكن وقوعه فيما هو عادي.

٢ ـ أن بعض السلف قد ورد عنه ما يفيد ذلك، روى الترمذي(١) بسنده عن أنس قال: «ما أكل النبي، ﷺ، على خوان ولا سكرجة ولا خبز مرقق»(١).

وبناء على ذلك قال بعض السلف:

أول ما أحدث الناس بعد رسول الله، ﷺ، المناخل.

٣ ـ أن الشرع جاء بالتحذير من أشياء عادية وبين أن فيها خروجًا على السنة ومن ذلك:

---

(١) سنن الترمذي ٣/١٦٠ وقال حسن غريب، والخوان: المائدة بلا طعام.

قولـه، ﷺ: «**يتقارب الزمان، وينقضي العمل، يلقى الشح، وتظهر الفتن، ويكثر الهرج**». قالوا يا رسول الله أين هو؟ قال: «**القتل**»[1]. رواه البخاري ومسلم.

٤ ـ إن كثيراً من العادات قد ذاعت وشاعت وانتشرت بين النـاس وأصبحت كالعبادات المخترعة الجارية في الأمة كالمكوس، والضرائب المقدرة، وتقديم الجهال على العلماء في المناصب الدينية.

وهناك من العلماء من لا يرى أن الابتداع لا يدخل العاديات.

وهؤلاء ردوا على أصحاب القول الأول بما يأتي:

١ ـ أن جواز وقوع البدع عقلاً في الأمور العادية مسلم، ولكن الكلام هنا في وقوع البدع في نفس الأمر، وهو ما لا يسلم.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بنحوه ١/٢١ كتاب العلم باب: من أجـاب الفتيا بإشـارة اليد والـرأس. ط. مصطفى الحلبي بحاشية السنـدي. ومسلم في صحيحه ٤/٢٠٥٧ رقم ١٥٧، كتاب العلم باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان.

٢ ـ إن ما استدلوا به من الأحاديث ليس فيه نص على أنها بدع أو محدثات أو ما يشير إلى هذا المعنى.

٣ ـ لو عُدَّ كل محدث من العادات بدعة لزم عد جميع ما لم يكن من المآكل والمشارب والملابس.

والتحقيق في هذه المسألة:

أن الأمر العادي قسمان:

١ ـ قسم قيد الشرع التصرف فيه بشروط مخصوصة وحدود معينة، فما أحدث منه مخالفًا لهذه الحدود والشروط كان بدعة كالنكاح بلا صداق والوضوء ليس فيه غسل الوجه. أو الاكتفاء بالوضوء عن الغسل من الجنابة ونحو ذلك.

٢ ـ قسم أطلق الشرع للمكلف حرية التصرف فيه، كالأمور المكتسبة بالخبرة والتجربة من زراعة وصناعة وما يتعلق بهما من تخطيط وتنسيق ومتابعة، وإشراف، ونظريات الفلسفة، والسياسة، والاجتماع، وعلم النفس، والرياضة ونحو ذلك.

فمثل هذه الأمور قد ترك الشرع للإنسان ممارستها تبعًا لما تتطلبه ظروف البيئة والعصر بشرط ألا يؤدي ذلك إلى ضرر بالإنسان في نفسه أو بضرر بغيره من الناس.

ثانيا: تقسيم البدعة إلى حقيقية وإضافية:

قسم الإمام الشاطبي[1] رحمه الله البدعة إلى قسمين:

١ ـ حقيقية. ٢ ـ إضافية.

وعرف الحقيقية بأنها ما لم يدل عليها دليل شرعي لا من كتاب ولا من سنة، ولا من إجماع، ولا استدلال معتبر عند أهل العلم لا في الجملة ولا في التفصيل وإن ادعى مبتدعها ومن تابعه أنها داخلة فيما استنبط من الأدلة، لأن ما استند إليه شبه واهية لا قيمة لها. ا.هـ.

ومن أمثلتها:

١ ـ تحريم الحلال أو تحليل الحرام استنادًا إلى شبه واهية وبدون عذر شرعي أو قصد صحيح.

٢ ـ ومن البدع الحقيقية اختراع عبادة ما أنزل الله بها من

---

(١) في الاعتصام ١/٢٨٦.

سلطان كصلاة الظهر مثلاً بركوعين في كل ركعة.

٢ ـ البدعة الإضافية:

فقد عرفها الإمام الشاطبي[١] رحمه الله: بأنها ما لها شائبتان:

إحداهما: لها من الأدلة متعلق فلا تكون من تلك الجهة بدعة.

والأخـرى: ليس لها من متعلق إلا مثل ما للبدعة الحقيقية، أي أنها بالنسبة لإحدى الجهتين سنة لاستنادها إلى دليل، وبالنسبة للجهة الأخرى بدعة لأنها مستندة إلى شبهة لا إلى دليل. أو لأنها غير مستندة إلى شيء.

وسميت إضافية لأنها لم تتخلص لأحد الطرفين «المخالفة الصريحة أو الموافقة الصريحة».

وقسم الشاطبي البدعة الإضافية إلى قسمين:

---

(١) في الاعتصام ٢٨٦/١ الباب الخامس في أحكام البدع الحقيقية والإضافية والفرق بينهما، دار المعرفة، بيروت، توزيع دار الباز، وعليها تعريف السيد محمد رشيد رضا.

١ ـ **أحدهما**: ما يقرب من الحقيقة حتى تكاد البدعة تعد سنة حقيقية.

٢ ـ **الآخر**: ما يبعد منها حتى يكاد يعد سنة محضة.

فمثال الأول: أن يكون للمكلف طريقان في سلوكه للآخرة، أحدهما سهل، والآخر صعب، وكلاهما في التوصل إلى المطلوب على حد واحد، فيأخذ بعض المتشددين بالطريق الأصعب الذي يشق على المكلف مثله، ويترك الطريق الأسهل بناء على التشديد على النفس، كالذي يجد للطهارة مائين: ساخن وبارد، فيتحدى البارد الشاق استعماله ويترك الآخر.

تقسيم البدعة إلى اعتقادية وقولية وعملية(١):

تنقسم البدعة إلى بدعة في الاعتقاد: إذا كانت اعتقاد للشيء على خلاف ما جاء به الرسول، صلى الله عليه وسلم، كبدعة المجسمة والخوارج ونحوها. وإلى بدعة في القول: إذا كانت تغييراً لما ورد عن الرسول، صلى الله عليه وسلم، من

(١) انظر: البدعة تحريرها وموقف الإسلام ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩.

الأقوال، أو كانت قولاً مخالفًا للسنة، كقول المبتدعة في أكثر الفرق المتهورة، وإلى بدعة في العمل: العمل الظاهر كصلاة تخالف ما ورد عن الرسول، صلى الله عليه وسلم، ونحو ذلك. أو العمل الباطن: كمعاملة المؤمنين بالنفاق أو بما ينافي أخوة الإيمان من الحب والإخلاص ونحو ذلك.

والبدعة في الاعتقاد هي أخطر أنواع البدع، وغالب إطلاقات الشرع في ذم البدعة منصب عليها.

«تقسيم البدعة إلى كلية وجزئية»:

تتفاوت البدع فيما بينها من ناحية آثارها، ومن ناحية الخلل الواقع بسببها في الشريعة.

فإذا كانت البدعة لا يقتصر أثرها على المبتدع بل يتعداه إلى غيره كانت كلية لسريانها في كثير من الأمور أو بين الكثيرين من الأفراد كبدعة التحسين والتقبيح بالعقل بدلاً من الشرع. وبدعة إنكار حجية خبر الآحاد ونحو ذلك.

أما إذا كانت البدعة قاصرة على المبتدع لا تتعداه إلى غيره فهي بدعة جزئية كرجل التزم مخالفة للسنة على أنها من الأمور

الحسنة في نظر الشرع.

«تقسيم البدعة إلى بسيطة ومركبة»:

تكون البدعة بسيطة إذا كانت مجرد مخالفة بسيطة لا تستتبع مخالفات أخرى، كمن يتبع النفل الفرض بلا فاصل من تسبيح ونحوه.

وتكون مركبة إذا اشتملت على عدة بدع تداخلت وصارت كأنها وحدة واحدة كاعتقاد الشيعة بعصمة الإمام.

ا. هـ.

البدعة الدينية والدنيوية:

قال القشيري(١) رحمه الله:

كل بدعة في الدين ضلالة، كما نص عليه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فلا يمكننا أن نغير ولا نحرف ولا نؤول ما قال فيه الرسول، صلى الله عليه وسلم، أنه ضلالة وفي النار. إلى أنه مستحسن لكنا نقول قد تكون البدعة الضلالة

(١) في كتابه: السنن والمبتدعات المتعلقة بالأذكار والصلوات ص: ١٥ ـ ١٧، ط، دار الكتب العلمية، تصحيح محمد خليل هراس.

كفرًا صراحًا، وقد تكون من كبائر المحرمات، وقد تكون من صغائرها.

ولهذا نقول إن البدعة الدينية تنقسم إلى أقسام أربعة:

القسم الأول: البدعة المكفرة، وهي كدعاء غير الله من الأنبياء والصالحين، والاستغاثة بهم، وطلب تفريج الكربات، وقضاء الحاجات منهم وهذه من أعظم البدع التي كيد بها الإسلام وأهله.

القسم الثاني: البدعة المحرمة وهي كالتوسل إلى الله بالأموات وطلب الدعاء منهم، وكذا اتخاذ القبور مساجد والصلاة إليها والطواف بها.

القسم الثالث: البدعة المكروهة تحريمًا وهي كصلاتهم فريضة الظهر بعد الجمعة. فإن هذا شرع لم يأذن به الله ولا رسوله. وكالإحتفال بدعاء ليلة النصف من شعبان.

القسم الرابع: البدعة المكروهة تنزيهاً. وهي كالمصافحة في أدبار الصلوات الخمس، وتعليق الستائر على المنابر، وكدعاء عاشوراء.

وقـد ذهب كثـير من محققي العلماء إلى أن كل بدعة في الدين صغيرة كانت أو كبيرة فهي محرمة.

واستدلوا لذلك بالأحاديث التي جاءت في ذم البدع بصيغ العموم كحديث: «**فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار**»[1].

وحديث: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**»[2].

وهذا موافق لما ذكرناه؛ لأن المحرمات ليست كلها كبائر ولا صغائر، بل منها ما يخرج صاحبه من الدين والعياذ بالله، ومنها ما هو من الكبائر، ومنها ما هو من الصغائر، ومنها ما هو دون ذلك.

وتقسيم بعض متأخري الفقهاء البدعة إلى خمسة أقسام خطأ وظن ﴿**وإن الظن لا يغني من الحق شيئًا**﴾.

ل هذا منهم مشاقة ومحادة للرسول، صلى الله عليه وسلم، القائل: «**وكل بدعة ضلالة**»[3]. ا.هـ.

---

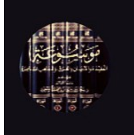
(١) انظر تخريجه في ص: ٢٥.

(٢) سبق تخريجه فانظره ص: ٢٦.

(٣) سبق تخريجه فانظره ص: ٢٥.







معلومات

t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah

رابط الدعوة

الإشعارات

معطّلة

الباب الثاني

الفصل الأول

الكلام على المتأولين من المبتدعة

قد رد أهل التحقيق من العلماء كثيرًا من الجروح بسبب التبـديع ؛ لأن هؤلاء المبتدعين ذهبوا إلى ما ذهبوا إليه وهم متـأولـون مجتهـدون فرواية هؤلاء مقبـولة ما داموا معروفين بالصدق والضبط ولم يكن ما بدَّعوا بسببه ما يكفر به صاحبه يقينًا .

قال العلامة الشيخ جمال الدين القاسم ـ رحمه الله ـ[1] في ذلك :

---

(١) في رسالته القيمة «الجرح والتعديل» ص ٣، ٤ .
وانظر لزيادة التوسع في أمر جواز الرواية عند المبتدعين المتأولين، كتاب «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم» للعلامة المحقق ابن الوزير اليمني، ص : ٢٣٧ ـ ٢٤٩ ، ط ، المكتب السلفية .

كان من أعظم من صدع بالرواية عنهم ـ أي عن المبدعين ـ الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ وجزاه عن الإسلام والمسلمين أحسن الجزاء. فخرَّج عن كل عالم صدوق ثبت من أي فرقة كان، حتى ولو كان داعية كعمران بن حطان وداود بن الحصين.

وملأ مسلم صحيحه من الرواة الشيعة[1] فكان الشيخان عليهما الرحمة والرضوان بعملهما هذا قدوة الإنصاف وأسوة الحق الذي يجب الجري عليه، لأن مجتهدي كل فرقة من فرق الإسلام مأجورون أصابوا أو أخطأوا بنص الحديث النبوي.

= وكتابه الآخر: تنقيح الأنظار ٢/١٩٨ ـ ٢٣٩ مع شرحه توضيح الأفكار للصنعاني، وقد أفاض ـ رحمه الله ـ في ذكر الأدلة على جواز ذلك.

(١) روى الخطيب في الكفاية ص: ٢٠٨ بسنده عن أبي عبدالله محمد بن يعقوب وسئل عن الفضل بن محمد الشعراني، فقال: صدوق في الرواية، إلا أنه كان من الغالين في التشيع، قيل له: فقد حدثت عنه في الصحيح؟ فقال: لأن كتاب أستاذي ملآن من حديث الشيعة، يعني مسلم بن الحجاج.

ثم تبع الشيخين على هذا المحققون من بعدهما حتى قال شيخ الإسلام الحافظ بن حجر في شرح النخبة[1]:

«التحقيق إن لا يرد كل مكفر ببدعته، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة. وقد تبالغ فتكفر مخالفيها فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، قال: - أي الحافظ ابن حجر - فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه.

فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبط لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله».. انتهى كلام الحافظ.

وما ذهب إليه البخاري ومسلم وغيرهما من الأئمة من الرواية عن المبتدعة المعروفين بالصدق والضبط والذين لم يكن ما بدعوا من أجله مما يكفر به يقينًا لم يكن بدعًا ابتدعوه من عند أنفسهم، إنما كانوا في ذلك مقتفين لهدي الصحابة

(١) ص: ٥٠.

والتابعين ومن بعدهم.

قال الخطيب البغدادي[1]: والذي يعتمد عليه في تجويز الاحتجاج بأخبارهم، ما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهاداتهم ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل ثم استمرار عمل التابعين والمخالفين بعدهم على ذلك، لما رأوا من تحريهم الصدق وتعظيمهم الكذب وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الأفعال وإنكارهم على أهل الريب والطرائق المذمومة، ورواياتهم الأحاديث التي تخالف آراءهم ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج عليهم. ثم ذكر أسماء رواة احتج بهم وهم منسوبون إلى مذاهب عقدية مختلفة ثم قال:

«دون أهل العلم قديمًا وحديثًا رواياتهم واحتجوا بأخبارهم فصار ذلك كالإجماع منهم وهو أكبر الحجج في هذا الباب وبه يقوى الظن في مقاربة الصواب». ا.هـ.

وسوف أذكر بعض الشواهد التي تبين عن مذهب

---

(١) في الكفاية ص: ٢٠١

المحققين من العلماء المتقدمين والمتأخرين منهم في ذلك:

١ - روى الخطيب البغدادي في الكفاية[1] بسنده عن علي بن المديني[2] أنه قال:

«لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة، لذلك الرأي - يعني التشيع - خربت الكتب».

قوله: خربت الكتب يعني لذهب الحديث.

وروى بسنده[3] أيضاً عن عبدالرحمن بن مهدي[4] وقد

---

(١) ص: ٢٠٦.

(٢) علي بن جعفر بن نجيح المعروف بابن المديني شيخ البخاري من كبار أئمة الحديث ونقاد الأثر، قدم بغداد وحدث بها ورحل إلى سامراء وحدث بها، له مصنفات كثيرة إلا أن معظمها فقد، ذكرها الخطيب البغدادي في آخر كتابه الجامع في أخلاق الراوي وآداب السامع، وطبع له كتاب العلل، مات سنة ٢٣٤ـ له ترجمة في مقدمة الجرح والتعديل ص: ٣٠٩، مقدمة الكامل ص: ١٩٢، تاريخ بغداد: ج ١١/٤٥٨، تذكرة الحفاظ: ج ٢/٤٢٨.

(٣) الكفاية في علم الرواية ص: ٢٠٦.

(٤) عبدالرحمن بن مهدي بن حسان بن سعيد البصري الإمام الحافظ الناقد، مات بالبصرة سنة ١٩٨هـ له ترجمة في: مقدمة الجرح =

قال له سليمان بن أحمد الواسطي :

سمعتك تحدث عن رجل من أصحابنا يكرهون الحديث عنه. قال من هو؟ قلت: محمد بن راشد الدمشقي، قال: ولم؟ قلت: كان قدريًّا، فغضب، وقال ما يضره.

وروى بسنده[1] كذلك عن إبراهيم الحربي أنه قال لأحمد بن حنبل: في حديثك أسماء قوم من القدرية، فقال: هو ذا نحن نحدث عن القدرية.

قيل لإبراهيم: أكان يحدث عن القدرية؟ فقال: لا أعلم كان يحدث عن قوم منهم.

وروى بسنده[2] عن يحيى بن معين[3] وقد قيل له: إن

= والتعديل: ٢٥١، تاريخ بغداد: ج ١٠/ ٢٤٠، تذكرة الحفاظ ج ١/ ٣٢٩، الإعلام ج ٤/ ١١٥.

(١) الكفاية ص: ٢٠٦.

(٢) المصدر السابق ص: ٢٠٦.

(٣) أبو زكريا يحيى بن معين بن عون المري البغدادي الحافظ المشهور والناقد الجهبذ وإمام الجرح والتعديل ومؤرخي رجال الحديث، وأحد صيارفته، ولد سنة ١٥٨هـ، قال الخطيب: كان إمامًا ربانيًّا حافظًا ثبتًا =

أحمـد بن حنبـل قال: إن عبيدالله بن موسى يُرد حديثه للتشيع، فقال: كان والله الذي لا إلـه إلا هو، عبدالرزاق أغلى في ذلك منه مائة ضعف. ولقد سمعت من عبدالرزاق أضعاف ما سمعت من عبيدالله. ا.هـ.

وقـال الحـافظ الـذهبي[1] في ترجمـة (أبـان بن تغلب الكـوفي): شيعي جلد، لكنـه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعتـه. وقـد وثقـه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم. وأورده ابن عدي، وقال: كان غاليًا في التشيع.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني[2] في ترجمة (خالد بن مخلد القـطواني): قال العجـلي: ثقـة فيه تشيع. وقال ابن سعد: كان متشيعًا مفرطًا. وقال صالح بن جزرة: ثقة. إلا

= متقنـا، وكان عالمًا بصحيح حديث رسول الله، وسقيمه، توفي سنة ٢٣٣هـ له ترجمة في: مقدمة الجرح والتعديل، ص: ٣١٤، تاريخ بغـداد: ج ١٤/ ٢٧٧، تذكـرة الحفـاظ: ج ٢/ ٤٢٩، الإعـلام: ج ٩/ ٢١٨، الكامل، المقدمة ص: ١٩٦.

(١) ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي ١/ ٥ ـ ٦.

(٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر ص: ٣٨٤.

أنه كان متهمًا بالغلو في التشيع. قلت: ـ القائل ابن حجر ـ أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره، لاسيما ولم يكن داعية إلى رأيه. ا.هـ.



مذاهب العلماء في حكم رواية المبتدع

إن الاختلاف الحاصل بين العلماء منذ عصر متقدم في أمر رواية المبتدع كان له الأثر الكبير الواضح في اختلاف المحدثين في الحكم على الحديث قبولاً وردًّا.

ولعل من أهم أسباب الاختلاف بين المحدثين في الحكم على بعض مرويات السنة قبولاً وردًّا هو الذي نحن بصدده من اختلافهم في مسألة رواية المبتدع حيث نجد أن بعضًا من الأئمة ذهب إلى رد رواية المبتدعة ردًّا كاملاً ولم يقبلها سواء كان هؤلاء المبتدعة في بدعتهم من الغالين أو غير الغالين. من الدعاة لها أو غير الدعاة. ومنهم من قبلها حتى من الغالين الدعاة.

فهم على طرفي نقيض تمامًا.

وقد قسَّم العلماء البِدْعَة إلى قسمين:

١ ـ بدعة مكفرة.

٢ ـ بدعة مفسقة.

وذهبوا في كل قسم إلى أقوال سأذكرها مع أدلة كل قول ومن ذهب إليه إن شاء الله تعالى.

١ ـ القسم الأول «البدعة المكفرة»:

إن البدع المكفرة تنقسم إلى قسمين:

أولاها: ما اتفق على تكفير أصحابها كمنكري العلم بالجزئيات والمجسمين تجسيمًا صريحًا. والقائلين بحلول الألوهية ف يعلي أو غيره، أو الإيمان برجوع سيدنا علي إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو وقوع تحريف في القرآن، أو نسبة التهمة إلى السيدة عائشة الصديقة ـ رضي الله عنها ـ وأمثال ذلك مما كان التكفير به متفقًا عليه من قواعد جميع الأئمة(١).

ثانيها: البدع التي اختلف في تكفير أصحابها وعدمه، كالقول بخلق القرآن والنافين لرؤية الله(١).

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر رحمه الله ص ٣٨٥، فتح المغيث للسخاوي ١/٣٠٩، وفتح الباقي لزكريا الأنصاري ١/٣٣٣، وتدريب الراوي للحافظ جلال الدين السيوطي ١٠/٣٢٤، وقواعد في علوم الحديث للعلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي ص: ٢٢٧.

أقوال العلماء في رواية المبتدعة الذين يكفرون ببدعتهم

١ ـ **القول الأول**: وهو ما ذهب إليه جماعة من أهل النقل والمتكلمين حيث قالوا: أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة وإن كانوا كفارًا أو فساقًا بالتأويل(١). وقد ذكر الخطيب البغدادي في الكفاية(٢) دليل من ذهب إلى هذا القول.

ورد عليه فقال: «وقد احتج من ذهب إلى قبول أخبارهم، بأن مواقع الفسق معتمدًا، والكافر الأصلي معاندان، وأهل الأهواء متأولون، غيرمعاندين وبأن الفاسق المعتمد أوقع الفسق مجانة، وأهل الأهواء اعتقدوا ما اعتقدوا ديانة، ويلزمهم على هذا الفرق أن يقبلوا خبر الكافر الأصلي، فإنه يعتقد الكفر ديانة فإن قالوا: قد منع السمع

---

(١) الكفاية في علم الرواية للحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي ص: ١٩٥.

(٢) المصدر السابق ص: ٢٠٠..

من قبول خبر الكافر الأصلي، فلم يجز ذلك لمنع السمع منه قيل: فالسمع إذن قد أبطل فرقكم بين المتأول والمعتمد وصحيح إلحاق أحدهما بالآخر، فصار الحكم فيهما سواء» ا. هـ.

وممن ذهب إلى قبول رواية الكافر للتأويل العلامة ابن الوزير اليماني في كتابيه تنقيح الأنظار[1]، والروض الباسم في الذبِّ عن سنة أبي القاسم[2]، فقد أتى فيهما بأدلة كثيرة تؤيد صحة هذا القول مع مناقشة المخالفين فانظره.

٢ ـ **القول الثاني**: أن خبرهم يقبل إن كانوا يعتقدون حرمة الكذب، وإليه ذهب أبو الحسين البصري[3] المعتزلي، وفخر الدين الرازي والبيضاوي[4].

---

(١) ٢/٢١٩ ـ ٢٢٧ بشرح توجيه الأفكار للصنعاني.

(٢) ص: ٢٣٧ ـ ٢٥٤.

(٣) انظر كتابه المعتمد ٢/٦١٧ ـ ٦١٩.

(٤) في منهاج الأصول في علم الأصول ٢/٢٤١ بشرح البدخشبي والأسنوي.

وقال فخر الدين الرازي[1] : المخالف من أهل القبلة إذا كفرناه كالمجسم وغيره هل تقبل روايته أم لا؟

الحق أنه إن كان مذهبه جواز الكذب : لم تقبل روايته، وإلا قبلناها وهو قول أبي الحسن البصري، وقال القاضي أبو بكر الباقلاني والقاضي عبدالجبار: لا تقبل روايتهم.

لنا : أن المقتضي للعمل به قائم ولا معارض : فوجب العمل به بيان أن المقتضى قائم : إن اعتقاده تحريم الكذب يزجره عن الإقدام عليه فيحصل ظن صدقه : فيجب العمل به على ما بيناه وبيان أنه لا معارض أنهم أجمعوا على أن الكافر الذي ليس من أهل القبلة لا تقبل روايته وذلك الكفر منتفي هاهنا.

واحتج المخالف بالنص والقياس : أما النص فقوله تعالى :

﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ . أمر بالتثبت عند نبأ الفاسق

(١) في المحصول في علم أصول الفقه ج ٢ ق ١ ص : ٥٦٧ ـ ٥٧١ تحقيق الدكتور طه جابر فياض.

وهذا كافر فوجب التثبت عند خبره.

وأما القياس فأجمعنا: على أن الكافر الذي لا يكون من أهل القبلة لا تقبل روايته: فكذا هذا الكافر.

والجامع: أن قبول الرواية تنفيذ لقوله على كل المسلمين.

وهو منصب شريف والكفر يقتضي الإذلال وبينهما منافاة أقى ما في الباب أن يقال: هذا الكافر جاهل بكونه كافر لكنه لا يصلح عذرًا لأنه ضم إلى كفره جهلاً آخر وذلك لا يوجب رجحان حاله على الكافر الأصلي.

والجواب عن الأول: أن اسم «الفاسق» في عرف الشرع مختص بالمسلم المقدم على الكبيرة.

وعن الثاني: الفرق بين الموضعين: أن الكفر الخارج عن الملة أعظم من كفر صاحب التأويل، فقد رأينا الشرع فرق بينهما في أمور كثيرة مع ظهور الفرق: لا يجوز الجمع. انتهى كلام الرازي رحمه الله.

٣ - **القول الثالث**: أن المكفرين ببدعتهم لا يحتج بهم

ولا تقبل رويتهم وقد حكى الإمام النووي[1] الاتفاق على ذلك إلا أن ما تقدم من حكاية القولين السابقين يرد حكاية هذا الاتفـاق. قال الحافظ السخاوي[2]: «وأطلق القاضي عبدالوهاب في الملخص وابن برهان في الأوسط عدم القبول وقال: لا خلاف فيه». ثم ذكر ما ينافي حكاية الاتفاق بنقله ما حكاه الخطيب عن جماعة من القول بقبول رواية المكفر ببدعته وكذا قول الإمام الرازي في «محصوله».

وقد أحسن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري[3] - رحمه الله - بقوله: أما من كفر ببدعته فلا يقبل على خلاف فيه. ثم ذكر الخلاف في المسألة.

وقـد حقق العلامة الحافظ ابن حجر - رحمه الله - هذه المسألة، وأتى فيها بالقول الفصل، فقال[4]: والتحقيق أنه

(١) انظر التقريب ١/ ٣٢٤ بشرح التدريب للحافظ السيوطي.
(٢) فتح المغيث ١/ ٣٠٩.
(٣) في كتابه «فح الباقي بشرح ألفية العراقي» ١/ ٣٣٢.
(٤) في كتابه نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص: ٥٠.

لا يرد كل مكفر ببدعته، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف فالمعتمد: أن الذي ترد روايته من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه.

فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يريوه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله. ا. هـ.

قال العلامة أحمد شاكر[1] ـ رحمه الله ـ:

وهذا الذي قاله الحافظ هو الحق الجدير بالاعتبار ويؤيده النظر الصحيح. ا. هـ.

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ[2] أيضًا موضحًا ما ذهب إليه: «والذي يظهر أن الذي يحكم عليه بالكفر من كان الكفر صريح قوله وكذا من كان لازم قوله وعرض عليه

(١) في تحقيقه على الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص: ٨٤.

(٢) كما نقله عنه السخاوي في فتح المغيث ١/ ٣١٠.

فالتزمه، أما من لم يلتزمه وناضل عنه فإنه لا يكون كافرًا ولو كان اللازم كفرًا».

قال الحافظ السخاوي عقب نقله لقول شيخه ابن حجر: «ينبغي حمله على غير القطعي ليوافق كلامه الأول».

وقد سبق الحافظ ابن حجر إلى ذلك الإمام ابن دقيق العيد، حيث يقول[1]: «والذي تقرر عندنا أنه لا تعتبر المذاهب في الرواية إذ لا نكفر أحدًا من أهل القبلة إلا بإنكار متواتر من الشريعة فإذا اعتقدنا ذلك وانضم إليه التقوى والورع والضبط والخوف من الله تعالى فقد حصل معتمد الرواية».

وهذا مذهب الشافعي - رضي الله عنه - فيما حكى عنه حيث يقول: «أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الروافض» ا.هـ.

القسم الثاني: البدعة المفسقة:

البدع المفسقة مثل: بدع الخوارج وبعض الروافض

(١) في كتابه الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: ٣٣٣ - ٣٣٥.

الذين لا يغالون ذاك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافًا ظاهرًا لكنه مستند إلى تأويل ظاهر سائغ عندهم.

أقوال العلماء في رواية المبتدعة الذين لم يكفروا ببدعتهم:

١ ـ **القول الأول**: رد روايتهم مطلقًا.

قال الإمام ابن الصلاح[١]: «اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته. فمنهم من رد روايته مطلقًا لأنه فاسق ببدعته وكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول يستوي في الفسق المتأول وغير المتأول» ا. هـ.

وقال الحافظ الخطيب البغدادي[٢]: «اختلف أهل العلم

---

(١) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ص: ٥٤.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص: ١٩٤ وفيه: «وممن لا يروى عنه ذلك مالك بن أنس بزيادة «لا» وهو خطأ، والصواب حذفها. فقل نقل أئمة الحديث أن مالكًا ذهب إلى رد رواية الفاسق ببدعته مطلقًا قال العراقي في شرحه لألفيته ١ / ٣٣٠ وهذا أي الرد مطلقًا يروى عن مالك كما قال الخطيب في الكفاية ا. هـ.

في السماع من أهل البدع والأهواء، كالقدرية والخوارج والرافضة وفي الاحتجاج بما يرونه فمنعت طائفة من السلف صحة ذلك، لعله أنهم كفار عند من ذهب إلى إكفار المتأولين، وفساق عند من لم يحكم بكفر متأول ومن يروى عنه ذلك مالك بن أنس».

وقال من ذهب إلى هذا المذهب: «إن الكافر والفاسق بالتأويل بمثابة الكافر المعاند، والفاسق العامد، فيجب ألا يقبل خبرهما ولا تثبت روايتهما». ا. هـ.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي[1]: «والمانعون من الرواية لهم مأخذان: تكفير أهل الأهواء أو تفسيقهم، وفيه خلاف مشهور.

والثاني: الإهانة لهم والهجران والعقوبة بترك الرواية عنهم، وإن لم نحكم بكفرهم أو فسقهم.

ولهم مأخذ ثالث: وهو أن الهوى والبدعة لا يؤمن معه

(١) في كتابه شرح علل الترمذي ص: ٨٤.

الكذب لاسيما إذا كانت الرواية مما تعضد هوى الراوي. ا. هـ.

«وممن ذهب إلى هذا القول: الإمام مالك بن أنس - رضي الله عنه - كما حكاه الخطيب عنه فيما تقدم. ونصه في المدونة في غير موضع يشهد له وتبعه أصحابه»[1].

وممن ذهب إليه: ابن عيينة والحميدي ويونس بن أبي إسحاق وعلي بن حرب[2].

روى الخطيب[3] عن الحميدي[4] قوله: «كان بشر بن

---

(١) قاله السخاوي في كتابه: «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» العراقي.

(٢) علي بن حرب بن محمد الطائي أبو الحسن الموصلي، أخرج له النسائي، مات سنة ٢٦٥هـ، له ترجمة في الجرح والتعديل ج ١٨٣/٣، وتهذيب التهذيب ج٧/٢٩٥، وتقريب التهذيب ٢/٣٣ رقم ٣٠٦.

(٣) انظر الكفاية في علم الرواية ص: ١٩٩، وكذلك شرح علل الترمذي لابن رجب ص: ٨٣.

(٤) هو عبدالله بن الزبير بن عيسى القرشي الحميدي المكي أبو بكر، ثقة فقيه وشيخ البخاري، له مسند مطبوع في كراجي سنة ١٣٨٢هـ، =

السري جهميًّا، لا يحل أن يكتب عنه».

وروي عن يونس بن أبي إسحاق[1]، وقد قيل له: لِمَ لمْ تحمل عن ثوير بن أبي فاختة؟ قال: كان رافضيًّا.

وروي عن سفيان بن عيينة[2] وقد قيل له: لم أقللت الرواية عن سعيد بن أبي عروبة؟ قال: وكيف لا أقل الرواية عنه وسمعته يقول: هو رأيي ورأي الحسن ورأي قتادة، يعني القدر.

= تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمى، مات سنة ٢١٩هـ، له ترجمة في: التاريخ الكبير، ق ١ - ج٣/٩٦، تذكرة الحفاظ: ج٢/٤١٣، تهذيب التهذيب: ج٥/٢١٥.

(١) يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي، مات سنة ١٥٢هـ، له ترجمة في التاريخ الكبير قسم ٢ - ج٤/٤٠٥، ميزان الاعتدال ج٤/٤٨٢، تهذيب التهذيب: ج١١/٤٣٣.

(٢) سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي أبو محمد الكوفي المكي، أحد أئمة الإسلام وحفاظ السنة، له ترجمة في مقدمة الجرح والتعديل، ٣٢، طبقات ابن سعد ج٥/٣٦٤، تاريخ بغداد: ج٩/١٧٤، حلية الأولياء: ج٧/٢٧٠، تذكرة الحفاظ: ج١/٢٦٢، تهذيب التهذيب: ج٤/١١٧.

وروي عن أنس بن مالك قوله: «لا يُصلى خلف القدرية، ولا يُحمل عنهم الحديث»[(1)].

وممن ذهب إلى هذا القول أيضًا: القاضي أبو بكر الباقلاني وأبو إسحاق الاسفراييني، وأبو إسحاق الشيرازي، وأبو علي الجبائي وأبو هاشم[(2)] وجزم به ابن الحاجب[(3)].

ولعل السبب في تشدد أصحاب هذا القول في ردهم لرواية المبتدعة بإطلاق ما حدث به بعض المبتدعة الذين رجعوا عن بدعهم وتابوا من أنهم كانوا يصيرون الرأي يروونه حديثًا تأييدًا لقولهم وتعضيدًا له.

روى الخطيب في الكفاية: قال علي بن حرب: من قدر ألا يكتب الحديث إلا عن صاحب سنة فإنهم يكذبون، كل

---

(1) الكفاية في علم الرواية ص: ١٩٩.

(2) انظر الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢/١١٨، وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٥١.

(3) قاله العراقي في نكته على مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٧، والسخاوي في فتح الغيث ١/٣٠٤، وانظر مختصر ابن الحاب ٢/٦٢ بشرح القاضي عضد الملة والدين الآيجي.

صاحب هوى يكذب ولا يبالي[1].

وروى ابن أبي حاتم عن منذر بن جهم الأسلمي أنه قال: كان رجل منا في الأهواء زمانًا ثم صار بعد إلى أمر الجماعة. فقال لنا: أنشدكم الله أن لا تسمعوا من أصحاب الأهواء فإنا والله كنا نروي لكم الباطل ونحتسب الخير في ضلالتكم[2].

وروي عن محرز أبو رجاء وكان يرى رأي القدر فتاب منه فقال: لا ترووا عن أحد من أهل القدر شيئًا فوالله كنا نضع الأحاديث ندخل بها الناس في القدر نحتسب بها ولقد أدخلت في القدر أربعة آلاف من الناس قال زهير. فقلت له كيف تصنع بمن أدخلتهم؟ قال هو ذا أخرجهم الأول فالأول[3].

(١) الكفاية في علم الرواية ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٢) الجرح والتعديل تأليف الإمام الحافظ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي ج٢/ص ٣٢.

(٣) المصدر السابق ٢/٣٢ ـ ٣٣.

وثبوت هذا عن بعض أهل الأهواء والبدع، لا يعني أن يتخذ دليلاً يسحب على جميعهم.

وقد روى الإمام الشافعي - رضي الله عنه - عن إبراهيم بن محمد بن أبي[1] يحيى واحتج به.

وإبـراهيم هذا قال فيه الإمـام أحمد بن حنبل: «أتركوا حديثـه قدري معتزلي». والشافعي - رحمه الله - قال عنه: «إنه كان قدريًّا»؟

(١) هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، أبو إسحاق الأسلمي المدني، شيخ الشافعي، المتوفي سنة ١٨٤ أو ٩١. له ترجمة في: الجرح والتعديل، القسم الأول من المجلد الأول. ١/١٢٥، رقم ٣٩٠، وميزان الاعتدال للحافظ الذهبي ١/٥٧ - ٦١، وتقريب التهذيب ١/٤٢ رقم ٢٦٩، وقال عنه متروك - السابعة، وتهذيب التهذيب ١/١٥٨، والتاريخ الكبير للبخاري قسم ١ج١/٣٢٣ وكتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٢ رقم ٥ وكذا كتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني ص ٤٧ رقم ١٤ وقال عنه متروك، وكذلك ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي ص ١٢، وطبقات المدلسين للحافظ ابن حجر المرتبة الخامسة رقم ١ وآداب الشافعي ومناقبه للإمام أبي حاتم الرازي ص ١٧٩ وص ٢٢٣.

ولما سئل عن سبب روايته عنه قال: «لأن يخر إبراهيم من السماء - أو قال من بُعد - أحب إليه من أن يكذب. وكان ثقة الحديث». و«إنه أحفظ من الدراوردي».

وكذلك الخوارج ما كانوا يكذبون في الحديث.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه، ونور ضريحه للرافضة في الرد عليهم: «ونحن نعلم أن الخوارج شر منكم، ومع هذا فما نقدر أن نرميهم بالكذب لأننا جربناهم فوجدناهم يتحرون الصدق لهم وعليهم»(١).

كما قال أيضًا: «ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفيها بالكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف، والخوارج مع مروقهم من الدين فهم من أصدق الناس، حتى قيل إن حديثهم من أصح الحديث»(٢).

وقال أبو داود(٣): «ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثًا

---

(٢) المنتقى من منهاج الاعتدال لشيخ الإسلام وهو مختصر منهاج السنة، اختصره الحافظ الذهبي ص: ٤٨٠.

(٣) المرجع السابق ص: ٢٢.

(٤) الكفاية في علم الرواية ص: ٢٠٧.

من الخوارج ثم ذكر عمران بن حطان[1]، وأبا حسان الأعرج»[2]!

ويرجع قلت الوضع عندهم إلى أنهم كانوا يرون كفر مرتكب الكبيرة فما كانوا يستحلون الكذب ولا الفسق.

أما ما ذكر عن ابن لهيعة قال: «سمعت شيخًا من الخوارج تاب ورجع، وهو يقول: إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمرًا صيرناه حديثًا»[3].

---

(١) عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي البصري، تابعي ثقة، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي، مات سنة ٨٤هـ له ترجمة في الثقات لابن حبان ج٣/٢٩٥، ميزان الاعتدال ج٣/٢٣٥، تهذيب التهذيب ج٨/١٢٧.

(٢) هو مسلم بن عبدالله أبو حسان الأعرج البصري، تابعي، ثقة توفي سنة ١٣٠هـ له ترجمة في تهذيب التهذيب ج١٢/٧٢، التاريخ الصغير ص: ١١٤، وميزان الاعتدال ٤/١٠٨ رقم ٨٥١٧.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص: ١٨، والمدخل للحاكم ص: ١٩.

وما رواه عبيدالله بن عمرو عن عبدالكريم قال: «قال لي رجل من الخوارج: إن هذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، إنا كنا إذا هوينا أمرًا جعلناه في حديث»[1].

وما رواه السيوطي: «روي عن شيخ خارجي أنه قال: إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم فإنا كنا إذا هوينا أمرًا صيرناه حديثًا»[2].

قال الدكتور[3] محمد عجاج الخطيب: هذه أخبار ثلاثة بمعنى واحد وطرق مختلفة، تدل على وضع الخوارج للحديث، إلا أننا لم نجد دليلًا يثبت عليهم هذا بين الأحاديث الموضوعة، ثم يجيب بعد ذلك على الأخبار الثلاثة السابقة التي تدل على وقوع الوضع منهم فيقول: والأخبار الأولى تدل على وقوع الوضع منهم، باعتراف أحد شيوخهم،

---

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والداعي للعلامي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي ص: ٤١٦.

(٢) اللآلىء المصوغة ج٢/ص ٢٤٨.

(٣) السنة قبل التدوين ص: ٢٠٤.

إلا أننا لم نعرف هذا الشيخ!! وقد روى الخطيب عن حماد بن سلمة نحو حديث ابن لهيعة عن (شيخ من الرافضة) في نفس الصفحة التي روى فيها خبر ابن لهيعة. فيمكن أن يحمل على أنه خطأ من الكاتب أو الراوي. وإذا فرضنا أنه خطأ، فما موقفنا من الخبرين الآخرين اللذين لا سبيل إلى تسرب الخطأ إليهما؟ إلا أن الأخبار التي تدل على صدقهم تعارض هذه الروايات. والبحث لا يؤدي إلى دليل يدين الخوارج بالوضع فلابد من حمل تلك الأخبار على وهم الراوي: أن «الشيخ» خارجي وهو ليس كذلك. وأرجح من هذا أن الخبرين ضعيفان لجهالة «الشيخ» ا. هـ.

وأما ما روي عن عبدالرحمن بن مهدي: أن الخوارج والزنادقة قد وضعوا هذا الحديث: «إذا أتاكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فأنا قلته». فقد فند الدكتور مصطفى السباعي - رحمه الله - هذا القول، وبيَّن أنه من وضع الزنادقة. وهكذا يثبت أن الخوارج لم ينغمسوا في حمأة الوضع لما عرف عنهم من الورع والتقوى.
ا. هـ.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي[1] ـ رحمه الله ـ: بعد أن ذكر النصوص التي استشهد بها أصحاب القول الأول، كقول علي بن حرب المتقدم.

وعلى هذا المأخذ فقد يستثنى من اشتهر بالصدق والعلم كما قال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثًا من الخوارج ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج.

وأما الرافضة فبالعكس قال يزيد بن هارون لا يكتب عن الرافضة فإنهم يكذبون. خرجه ابن أبي حاتم[2]. ا.هـ.

وقد رد العلامة ابن الصلاح[3] على أصحاب هذا القول فقال: والأول ـ أي القول برد رواية المبتدعة الذين يفسقون ببدعتهم ـ بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة. وفي الصحيحين

(١) في شرحه لعلل الترمذي ص: ٨٤ ـ ٨٥.

(٢) خرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، المجلد الأول: ٢٨.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص: ٥٥ قال العراقي في نكته على مقدمة ابن الصلاح ص: ١٢٨ وقد اعترض عليه ـ أي علي بن الصلاح ـ بأنهما احتجا أيضًا بالدعاة.

كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول . ا . هـ .

وقال الحافظ ابن حجر[1] موافقًا الإمام ابن الصلاح . والثاني وهو من لا تقتضي هو بدعته التكفير أصلاً . وقد اختلف أيضًا في قبوله ورده ، فقيل يرد مطلقًا وهو بعيد ، وأكثر ما علل به أن في الرواية عنه ترويجًا لأمره وتنويهًا بذكره وعلى هذا أن لا يروى عن مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع . ا . هـ .

وقال ابن دقيق العيد : نرى أن من كان داعية لمذهبه متعصبًا له متجاهرًا بباطله ، أن نترك الرواية عنه إهانة له وإخمادًا لمذهبه فإن تعظيم المبتدع تنويه لمذهبه به .

اللهم إلا أن يكون ذلك الحديث غير موجود لنا إلا من جهته فحينئذٍ نقدم مصلحة الحديث على مصلحة إهانة المبتدع . ا . هـ .

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص : ٥٠ .

القول الثاني: أنه يحتج بهم إن لم يكونوا يستحلون الكذب[1] في نصرة مذهبهم أو لأهل مذهبهم، سواء كانوا دعاة أم لا[2].

قال الخطيب في الكفاية[3]: ذهبت طائفة من أهل العلم إلى قبول أخبار أهل الأهواء الذين لا يعرف منهم استحلال الكذب والشهادة لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادة، وممن قال بهذا القول من الفقهاء: أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي فإنه قال: «وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا

(١) قال العلامة أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في تحقيقه على الباعث الحثيث ص: ٨٤ وهذا القيد ـ أعني عدم استحلال الكذب ـ لا أرى داعيًا له لأنه قيد معروف بالضرورة في كل راو، فإنا لا نقبل رواية الراوي الذي يعرف عنه الكذب مرة واحدة، فأولى أن نرد رواية من يستحل الكذب أو شهادة الزور.

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص: ٥٤.

(٣) الكفاية في علم الرواية ص: ١٩٤ ـ ١٩٥.

الخطابية[1] من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم».

وحكى أن هذا مذهب ابن أبي ليلى وسفيان الثوري وروى مثله عن أبي يوسف القاضي. ا.هـ.

وروى الخطيب في الكفاية[2]: بسنده عن الإمام الشافعي أنه قال: لم أرى أحدًا من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة.

وروي كذلك[3] عن الإمام أبو يوسف قوله: أجيز شهادة أهل الأهواء أهل الصدق منهم إلا الخطابية، والقدرية، الذين يقولون إن الله لا يعلم الشيءٍ حتى يكون.

وممن ذهب إلى هذا القول أيضًا أبي حنيفة والإمامين:

---

(١) قال الحافظ السخاوي في فتح المغيث ١/ ٢٣٩: الخطابية: فرقة من غلاة المشايعين عليًّا - رضي الله عنه - ينتسبون لأبي الخطاب بن سدي، كان يقول بالحلول في أناس من أهل البيت على التعاقب، ثم ادعى الألوهية وقتل. ا.هـ.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص: ٢٠٢.

(٣) المصدر السابق ص: ٢٠٢.

يحيى[1] بن سعيد وعلي بن المديني.

قال الإمام أبو الحسنات عبدالحي اللكنوي[2] الحنفي مستدلاً لهذا القول حاكيًا عن الحنفية قولهم به: ذكر أصحابنا - أي فقهاء الحنفية - في كتاب الشهادات أنه تقبل شهادة أهل الأهواء، إلا الخطابية، والوجه في ذلك: أن المبتدع الذي لا يستحل الكذب وإن كان فاسقًا، لكن فسقه اعتقادي بتأويل وتدينه يحجزه عن ارتكاب الكذب وسائر الكبائر، فلا يكون هو مثل الفاسق العملي الذي لا يبالي بما عمل به بدعة أو منهيًا عنه نصًا. ا.هـ.

وهذا القول حكاه الحاكم في «المدخل» عن أكثر أئمة الحديث. وقال الفخر الرازي في «المحصول» إنه الحق،

(١) يحيى بن سعيد القطان التميمي أبو سعيد البصري الإمام الحافظ من أقران مالك وشعبة، مات سنة ١٩٨هـ له ترجمة في مقدمة الجرح والتعديل، ص: ١٣٢، تاريخ بغداد ج١٤/١٣٥، تذكرة الحفاظ: ج١/١٣٧، تهذيب التهذيب ج١١/٢١٦.

(٢) في كتابه ظفر الأماني شرح مختصر الجرجاني ص: ٢٧٦.

ورجحه ابن دقيق العيد[1].

قال الحافظ السخاوي[2] بشأن مذهب الخطابية: «على أن بعضهم ادعى أن الخطابية لا يشهدون بالزور، فإنهم لا يجوزون الكذب. بل من كذب عندهم فهو مجروح مقدوح فيه، خارج عن درجة الاعتبار رواية وشهادة فإنه خرج بذلك عن مذهبهم، فإذا سمع بعضهم بعضًا قال شيئًا، عرف أنه ممن لا يجوز الكذب فاعتمد قوله لذلك وشهد بشهادته، فلا يكون شهد بالزور لمعرفته أنه محق.

ونازعه البُلقيني[3]: بأن ما بنى عليه شهادته أصل باطل، فوجب رد شهادته لاعتماده أصلاً باطلاً، وإن زعم هو أنه حق. وتبعه ابن جماعة. ا. هـ.

وقد ألحق الحنفية بالخطابية في رد شهادتهم ـ وكذا

(١) فتح المغيث: ١/٣٠٦.

(٢) المصدر السابق ١/٣٠٥.

(٣) في محاسن الاصطلاح ص: ٢٢٩ تحقيق الدكتورة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطىء).

روايتهم ـ القائلين بالإلهام، وهم الذين يعتقدون أن الإلهام حجة موجبة للعلم.

قال فخر الإسلام البزدوي الحنفي(١): «وأما صاحب الهوى، فإن أصحابنا ـ رحمهم الله ـ عملوا بشهادتهم إلا الخطابية لأن صاحب الهوى وقع فيه لتعمقه وذلك يصده عن الكذب، فلم يصلح شبهة وتهمة، إلا من يتدين بتصديق المدعي إذا كان ينتحل بنحلته، فيتهم بالباطل والزور مثل الخطابية، وكذلك من قال بالإلهام أنه حجة، يجب أن لا تجوز شهادته أيضًا.

قال الإمام عبدالعزيز البخاري في شرح قول البزدوي: «وكذا من قال بالإلهام». أي وكمن تدين بتصديق المدعي من قال بالإلهام أي من اعتقد أن الإلهام حجة موجبة للعلم، لا يقبل شهادته أيضًا لأن اعتقاده ذلك تمكّن تهمة الكذب، فربما أقدم على أداء الشهادة بهذا الطريق.

---

(١) أصول البزدوي ج٣/٢٥ ـ ٢٦ بشرح كشف الأسرار لعبدالعزيز البخاري.

والإلهام: ما حرك القلب بعلم يدعوك إلى العمل به من غير استدلال بدليل ولا نظر في حجة. ا. هـ.

القول الثالث: إن رواية المبتدع تقبل إذا كان مرويه مما يشتمل على ما ترد به بدعته، وذلك لبعده حينئذٍ عن تهمة الكذب جزمًا[1].

القول الرابع: إن رواية المبتدع تقبل إذا كانت بدعته صغرى، وإن كانت كبرى فلا تقبل[2].

قال الإمام اللكنوي[3] بعد حكايته لهذا القول: «فتقبل رواية أرباب التشيع بالمعنى المشهور في عرف المتقدمين. وهو اعتقاد تفضيل علي - رضي الله عنه - على عثمان - رضي الله عنه -.

أو اعتقاد أن عليًّا أفضل الخلق بعد رسول الله، ﷺ، وأنه

(١) ذكر هذا القول الحافظ السخاوي في فتح المغيث ١/٣٠٦ والإمام الكنوي في ظفر الأماني ص: ٢٧٧، ولم ينسباه إلى معين.

(٢) ذكره في فتح المغيث ١/٣٠٦ وظفر الأماني ص: ٢٧٧ ولم ينسباه إلى معين، وانظر شرح علل الترمذي لابن رجب.

(٣) في ظفر الأماني ص: ٢٧٧.

مصيب في حروبه كلها ومخالفه مخطىء وبهذا المعنى نسب جمع من أهل الكوفة المتقدمين إلى التشيع. ولا تقبل رواية المتشيع بالمعنى المشهور في عرف المتأخرين وهو: التبري من الشيخين أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -، وسبهما، وسب غيرهما من الصحابة المخالفين لعلي - رضي الله عنه - وتكفير أكثر الصحابة سوى علي ومن وافقه» ا. هـ كلام اللكنوي.

وهذا الذي ذكره الإمام اللكنوي - رحمه الله - في مفهوم التشيع عند المتقدمين والمتأخرين، وتقسيمه بالتالي إلى بدعة صغرى وكبرى استفاده مما ذكرة الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر - رحمهما الله تعالى -.

فالحافظ الذهبي[1] يقول في ترجمة (أبان بن تغلب) وهو شيعي جلد: فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحد الثقة: العدالة والإتقان فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟!

وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو

(١) في ميزان الاعتدال ١/٥ - ٦.

التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف. فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق. فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى: كالرفض الكامل[1] والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - والدعاء إلى ذلك فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة.

وأيضًا فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا

---

(١) قال عبدالفتاح أبو غدة فيما علقه على كتاب «قواعد في علوم الحديث» ص ٢٣٢ - ٢٣٣: جاء في «العبر» للذهبي ١/ ١٥٤ و«تاج العروس» للزبيدي في مادة (رفض) ما خلاصته: الرافضة فرقة من الشيعة كانوا بايعوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - رحمهم الله تعالى - ثم قالوا له: تبرأ من الشيخين أبي بكر وعمر - رضي الله عنهم - نقاتل معك، فأبى وقال: كانا وزيري جدي، ﷺ، فلا أبرأ منهما، أنا مع وزيري جدي، فقالوا: إذًا نرفضك، فتركوه ورفضوه وأرفضوا عنه - أي تفرقوا عنه - فمن ذلك الوقت سموا: الرافضة، والنسبة رافضي، وقالوا: الروافض ولم يقولوا: الرّفّاض، لأنهم عنوا الجماعات، وسميت شيعة زيد: الزيدية. ا. هـ.

مأمونًا بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله.. حاشا وكلا.

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم: هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ وطائفة ممن حارب عليًّا ـ رضي الله عنه ـ وتعرض لسبهم.

والغالي في زمانا وعرفنا: هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضًا، فهذا ضال معثر. ا.هـ.

وقال الحافظ ابن حجر(١) في ترجمة (أبان) المتقدم ذكره: «فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل عليّ على عثمان. وأن عليًّا كان مصيبًا في حروبه. وأن مخالفه مخطىء، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما. وربما اعتقد بعضهم أن عليًّا أفضل الخلق بعد رسول الله، ﷺ، وإذا كان معتقد ذلك ورعًا دينًا صادقًا مجتهدًا، فلا ترد روايته بهذا لاسيما إن كان غير داعية.

وأما التشيع في عرف المتأخرين: فهو الرفض المحصن،

(١) في تهذيب التهذيب: ١/٩٤.

فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة». ا.هـ.

وقال الحافظ السيوطي[1]: «الصواب أنه لا يقبل رواية الرافضة وساب السلف كما ذكره المصنف ـ أي النووي ـ في «الروضة» في باب القضاء في مسائل الإفتاء وإن سكت في باب الشهادات عن التصريح باستثنائهم إحالة على ما تقدم لأن سباب المسلم فسوق، فالصحابة والسلف من باب أولى».

ثم نقل قول الذهبي المتقدم في تقسيم البدعة وقال عقبه: «وهذا الذي قاله هو الصواب الذي لا يحل أن يعتقد خلافه، وقال ـ أي الذهبي ـ في موضع آخر: اختلف الناس في الاحتجاج برواية الرافضة على ثلاثة أقوال: المنع مطلقًا، والترخص مطلقًا إلا من يكذب ويضع. والثالث: التفصيل بين العارف بما يحدث وغيره. وقال أشهب: سئل مالك عن الرافضة فقال: «لا تكلموهم ولا ترووا عنهم». وقال الشافعي: «لم أرى أشهد بالزور من الرافضة». وقال

(١) في تدريب الراوي: ١/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

يزيد بن هارون: «يكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة».

وقال شريك: «أحمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة».

وقال ابن المبارك: «لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت فإنه كان يسب السلف» ا. هـ.

قال السيوطي[1]: من الملحق بالمبتدع من دأبه الاشتغال بعلوم الأوائل كالفلسفة والمنطق. صرح بذلك السلفي في معجم السفر والحافظ أبو عبدالله بن رشيد في رحلته. فإن انضم إلى ذلك اعتقاده بما في علم الفلسفة من قدم العالم ونحوه فكافر أو لما فيه مما ورد الشرع بخلافه وأقام الدليل الفاسد على طريقتهم فلا نأمن ميله إليهم. وقد صرح بالحط على من ذكر وعدم قبول رواياتهم وأقوالهم ابن الصلاح في فتاواه والمصنف في طبقاته وخلائق من الشافعية وابن عبدالبر

(١) تدريب الراوي بشرح تقريب النووي للحافظ السيوطي ١/٣٢٧، وانظر كلام ابن دقيق العيد رحمه الله في الاقتراح ص ٣٤١ في هذه المسألة.

وغـيره من المـالكية، والحافظ سراج الدين القزويني، وابن تيمية، والذهبي لصح بذلك في جميع تصانيفه. ا. هـ.

قلت: هذا الإطلاق خلاف ما ورد عن المتأخرين من أنه لابد من تقييد ذلك الإطلاق لأن المتصدي لهذه الكتب نوعين:

١ ـ متمـرس في علم الكتاب والسنة ويطلع على كتب الفلسفة من أجل الرد عليهم، فهذا لا يجرح.

٢ ـ أمـا من يدرسهـا ويتعلمها ويطبقها وهو لا يعرف الكتاب والسنة فهذا يجرح.

القول الخامس: أنه تقبل أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء إلى بدعتهم أما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم[١]. لأن الداعية قد يحمله تزيين بدعتـه على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه[٢].

(١) انظر الكفاية في علم الرواية ص: ١٩٥، ومقدمة ابن الصلاح ص: وشرح علل الـترمذي لابن رجب ص: وشرح العراقي لألفيته: ١/ ٣٣٠ وفتح المغيث ١/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(٢) انظر شرح النخبـة لعلي القـاري ص: ١٥٨ ـ ١٥٩.

وصرح الخطيب[1] بأن هذا القول: هو مذهب كثير من العلماء. وقال ابن الصلاح[2]: وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء. على التردد. وقال أيضًا[3]: إنه «أعدلها وأولاها» وصححه الحافظ ابن حجر[4].

وممن ذهب إلى هذا القول: ابن المبارك وابن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين. وروي أيضًا عن مالك[5].

روى الخطيب[6] البغدادي عن علي بن الحسن بن شقيق أنه قال لعبدالله بن المبارك: سمعت من عمرو بن عبيد؟ فقال بيده هكذا: أي كثرة. قلت فلم: لا تسميه وأنت

---

(١) في الكفاية ص: ١٩٥.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص:
(٣) المصدر السابق ص:
(٤) في النخبة وشرحها للحافظ ابن حجر ص: ٥٠.
(٥) شرح علل الترمذي لابن رجب ١/ ٥٤، وقد صرح الخطيب البغدادي في الكفاية ص: ١٩٥ بنسبة هذا القول إلى الإمام أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - أيضًا.
(٦) في الكفاية ص: ٢٠٣.

تسمي غيره من القدرية؟ قال: لأن هذا كان رأسًا.

وروي أيضًا[1] عن ابن المبارك قوله، وقيد قبل له: تركت عمرو بن عبيد وتحدث عن هشام الدستوائي وسعيد وفلان وهم كانوا في عدلوه؟ قال: إن عمرًا كان يدعو.

وروي عن عبدالرحمن بن مهدي[2] قوله: من رأى رأيًا ولم يدع إليه احتمل ومن رأى رأيًا ودعا إليه فقد استحق الترك.

وروي[3] عن إبراهيم الحربي أنه قيل لأحمد بن حنبل: يا أبا عبدالله سمعت من أبي قطن القدري؟ قال: لم أره داعية ولو كان داعية لم أسمع منه.

وقد نقل ابن حبان اتفاق العلماء على ذلك فقال[4]:

الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة

(١) المصدر السابق ص: ٢٠٣.

(٢) المصدر السابق ص: ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٣) الكفاية في علم الرواية ص: ٢٠٤.

(٤) نقله ابن الصلاح في علوم الحديث ص: ٥٤ ـ ٥٥.

لا أعلم بينهم خلافًا.

كما نقل ابن حبان كذلك الاتفاق بين أهل الحديث على قبول رواية الداعية.

فإنه قال في «تاريخ الثقات» في ترجمة (جعفر بن سليمان الضبعي) ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز فإذا دعى إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره(١).

قال إبراهيم الحازمي ـ عفا الله عنه ـ:

«وحكاية الاتفاق هذه مخدوشة بما مر من حكاية قول من قبل رواية أهل البدع والأهواء والمتأولين مطلقًا دون تفريق بين الداعية وغيره.

وكذا يخدش فيه، رد الإمام مالك لرواية المبتدع سواء كان داعية أم لا.

---

(١) انظر: شرح العراقي لألفيته ١/٣٣٢ وكذا صحيح ابن حبان ١/٨٨ تحقيق محمد عثمان.

أما ما ذكره الحافظ ابن رجب[1] الحنبلي في قوله المتقدم عند ذكره أسماء لائحة الذين ذهبوا إلى قبول رواية المبتدعة غير الدعاة. وروى عن مالك أيضًا. ,

فقد قال الحافظ السخاوي[2]: بعد أن شار إلى أن الاتفاق الذي ذكره ابن حبان مخدوش بمذهب مالك: على أن القاضي عبدالوهاب في الملخص فهم من قول مالك: «لا تأخذ الحديث عن صاحب هوى يدعو إلى هواه». التفصيل ونازعه القاضي عياض وأن المعروف عنه الرد مطلقًا يعني كما تقدم. انتهى كلام السخاوي.

ولذا فإن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ يقول[3]: وأغرب ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل.

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ص: ٥٤ ـ ٥٥.

(٢) في فتح المغيث ١/٣٠٧.

(٣) في شرح النخبة ص: ٥٠ ـ ٥١.

وقد سبق الحافظ العراقي[1] إلى ذلك بأصرح منه فقال: وفيما حكاه ابن حبان من الاتفاق نظر فإنه يروى عن سالك رد روايتهم مطلقًا كما قاله الخطيب في الكفاية. ا.هـ.

وقال ابن الصلاح[2]. وحكى بعض أصحاب الشافعي ـ رضي الله عنه ـ خلافًا بين أصحابه في قبول رواية المبتدع إذا لم يدع إلى بدعته. وقال أما إذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته.

قال الحافظ السيوطي[3]: قيد جماعة قبول[4] غير الداعية بما إذا لم يرو ما يقوي بدعته. صرح بذلك الحافظ أبو إسحاق الجوزجاني شيخ أبي داود والنسائي. فقال في كتابه معرفة

---

(١) في نكته على مقدمة ابن الصلاح ص: ١٢٧.

(٢) في علوم الحديث وهي المشهورة بمقدمة ابن الصلاح ص: ٥٢.

(٣) تدريب الراوي ص: ٣٢٥ ـ ٣٢٦.

(٤) سقطت كلمة «غير» من تدريب الراوي مما يقلب المعنى ونص كلام الحافظ ابن حجر كما في النخبة ص: ٥٠ ـ ٥١ «يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته في الأصح إلا إن روى ما يقوي بدعته فيرد على المختار وبه صرح الجوزجاني شيخ النسائي» ا.هـ.

الرجال: ومنهم زائغ عن الحق، أي عن السنة، صادق اللهجة، فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكرًا إذا لم يقو به بدعته، وبه جزم شيخ الإسلام في النخبة، وقال في شرحها: ما قاله الجوزجاني متجه، لأن العلة التي لها رد حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية. انتهى كلام السيوطي.

قال العلامة أحمد شاكر[1] ـ رحمه الله ـ بعد أن عرض للأقوال المتقدمة: «وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه. والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيراً من أهل البدع موضعًا للثقة والاطمئنان، وإن رووا ما يوافق رأيهم، ويرى كثيراً منهم لا يوثق بأي شيء يرويه».

ثم ذكر قول الحافظ الذهبي المتقدم في ترجمة «أبان بن تغلب» وعقب عليه بقوله: والذي قاله الذهبي مع ضميمه

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير تحقيق أحمد شاكر ص: ٨٤.

ما قاله الحافظ فيما مضى[1] : هو التحقيق المنطبق على أصول الرواية. والله أعلم.

(١) في: ص ٨٣ ـ ٨٤ من الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، وقول الحافظ كما في شرح النخبة ص: ٥٠ هو: «التحقيق أن لا يرد كل مكفر ببدعته. . . . إلخ» وقد تقدم.

الراجح في المسألة

والذي قاله العلامة أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ هو التحقيق الذي ينبغي أن يصار إليه في هذه المسألة. والله أعلم.

بيد أنه لابد من الإشارة إلى أنه يفهم من قول الحافظ ابن حجر المتقدم عنه: قبول رواية المبتدع غير الداعية فاختلف قوله.

قال عبدالفتاح أبو غادة ما علقه على كتاب «قواعد في علوم الحديث».

الظاهر أن للحافظ ابن حجر في هذه المسألة رأيين:

القبول مطلقًا في البدعة غير المكفرة.

والتفصيل الذي سيأتي عنه ـ أي في قبوله رواية المبتدع غير الداعية ـ. والله أعلم.

الفصل الثاني

سرد أسماء الرواة المبتدعين في الصحيحين أو أحدهما

ذكر الحافظ ابن حجر[1] ـ رحمه الله ـ من رمي من رجال البخاري وشاركهم في بعضهم مسلم بطعن في الاعتقاد.

قال الفقير إلى عفو ربه صاحب البحث:

وعددتهم فوجدتهم بلغوا ٦٩ راويًا.

وقال السيوطي[2] ـ رحمه الله ـ «فائدَة» أردت أن أسرد هنا من رمي ببدعة ممن أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما ثم سماهم. ا. هـ.

قال إبراهيم الحازمي:

(١) في هدي الساري ص: ٤٥٩ ـ ٤٦٠.

(٢) في تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للحافظ جلال الدين السيوطي ١/ ٣٢٨.

«وهاأنذا أسرد أسماءهم بعد مراجعتي لكتب الرجال التي ترجمت لهم وذلك من أجل التأكد من الضبط وعدم حصول التصحيف.

ولـلأسف فقـد وجـدت كثيرًا من التصحيف أو تراكب اسمين معًا مما وضحته في أثناء التراجم لهم.

وكذلك أذكر ما ذكره الحافظ في هدي الساري وما زاده عليه السيوطي وأنبه عليه.

وأسأل الله ـ عز وجل ـ التوفيق والسداد.

١ ـ الذين رموا بالإرجاء:

١ ـ إبـراهيم[١] بن طهـمان بن شعبة الخرساني. أخرج حديثه الجماعة.

٢ ـ أيوب[٢] بن عائذ ـ بتحتانية ومعجمة ـ ابن مدلج

---

(١) انـظر ترجمته في: ميزان الاعتدال للذهبي ١/٣٨ وتقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ١/٣٦ رقم ٢١٥.

(٢) انظر ترجمته في: تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ١/٩٠ رقم ٧٠٠.

الطائي أخرج حديثه البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي.

٣ ـ ذرّ بن عبدالله المرهبي[١]: بضم الميم وسكون الراء. أخرج حديثه الجماعة.

٤ ـ شبابة بن[٢] سوار المدائني، أصله من خراسان. يقال كان اسمه مروان مولى بني فزارة. مات سنة أربع أو خمس أو ست ومائتين. أخرج حديثه الجماعة.

٥ ـ عبدالحميد[٣] بن عبدالرحمن الحماني: بكسر الموحدة وسكون المعجمة وكسر الميم بعدها تحتانية ساكنة ثم نون. مات سنة اثنتين ومائتين. أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه.

---

(١) انظر ترجمته في: تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر رحمه الله ١/٢٣٨ رقم ١.

(٢) انظر المصدر السابق ١/٣٤٥ رقم ٦.

(٣) المصدر السابق ١/٤٦٩ رقم ٨٢٥.

٦ ـ عبدالمجيد[١] بن عبدالعزيز بن أبي روَّاد، بفتح الراء وتشديد الواو صدوق يخطىء، أفرط ابن حبان فقال: متروك مات سنة ست ومائتين، أخرج له مسلم والأربعة.

وهذا لم يذكره الحافظ ـ رحمه الله ـ.

٧ ـ عثمان بن[٢] غياث، بمعجمة ومثلثة الراسبي أو الزهراني، البصري. أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي.

٨ ـ عمرو بن[٣] ذر بن عبدالله بن زُرارة الهمداني، بالسكون، المرهبي. أبو ذر الكوفي أخرج حديثه البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

٩ ـ عمرو بن[٤] مرة [وفي تدريب الراوي عمر بن مرة

(١) انظر في ترجمته كلًّا من: التاريخ الكبير للخاري ق ٢ ـ ج٣/١١٢، تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ٦/٣٨١، ميزان الاعتدال للذهبي ٢/٦٤٨.

(٢) تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ٢/١٣ رقم ١٠٢.

(٣) المصدر السابق ٢/٥٥ رقم ٤٢٠.

(٤) انظر المصدر السابق ٢/٧٨ رقم ٦٧٧.

وهو تصحيف] بن عبدالله بن طارق الجعلي بفتح الجيم والميم المرادي أبو عبدالله الكوفي الأعمى. مات سنة ثمان عشرة ومائة وقيل قبلها. أخرج له الجماعة.

١٠ - محمد بن[١] خازم بمعجمتين [وفي تدريب الراوي محمد بن حازم بالحاء المهملة وهو خطأ] أبو معاوية الضرير الكوفي أخرج حديثه الجماعة.

١١ - ورقاء بن[٢] عمر اليشكري، أبو بشر الكوفي. أخرج حديثه الجماعة.

١٢ - يحيى بن صالح[٣] الوحاظي. بضم الواو وتخفيف المهملة ثم معجمة الحمصي. أخرج حديثه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

١٣ - يونس بن[٤] بكير بن واصل الشيباني، أبو بكر

---

(١) انظر ترجمته في: ميزان الاعتدال ٤/٥٧٥ تهذيب التهذيب لابن حجر ٩/١٣٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٢/١٥٧ رقم ١٦٧.

(٢) انظر تقريب التهذيب لابن حجر ٢/٣٣٠ رقم ٢٩.

(٣) المصدر السابق ٢/٣٤٩ رقم ٨٧.

(٤) المصدر السابق ٢/٣٨٤ رقم ٤٧٢.

الجمال الكوفي. أخرج حديثه البخاري تعليقًا ومسلم[1]، وأبو داود، والترمذي وابن ماجه.

ولم يذكره الحافظ ابن حجر في الرجال الذين رموا بطعن في الاعتقاد.

الذين رمُوا بالنصب[2] سبعة وهم:

١ - إسحاق بن[3] سويد العدوي البصري. أخرج حديثه البخاري ومسلم، وأبو داود، والنسائي.

٢ - بهز بن[4] أسد العمي، أبو الأسود البصري. مات بعد المائتين وقيل قبلها. أخرج حديثه الجماعة.

٣ - حريز[5] بفتح أوله وكسر الراء وآخره زاي، ابن عثمان

---

(١) انظر هدي الساري ص: ٤٥٩ - ٤٦٠.

(٢) قال السيوطي في تدريب الراوي ص: ٣٢٨ والنصب هو بغض علي - رضي الله عنه - وتقديم غيره عليه.

(٣) انظر تقريب التهذيب لابن حجر ١/ ٥٨ رقم ٤٠٤.

(٤) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ١/ ٤٩٧ وتقريب التهذيب له أيضًا ١/ ١٠٩ رقم ١٤٩.

(٥) انظر تقريب التهذيب لابن حجر ج١/ ١٥٩ رقم ٢١٤.

الرحبي بفتح الراء والحاء المهملة بعدها موحدة. الحمصي. وفي التدريب جرير وهو خلاف المعروف في كتب الرجال فهو تصحيف بيّن. أخرج حديثه البخاري وأهل السنن.

٤ ـ حصين بن[1] نصير: بالنون مصغرًا، الواسطي، أبو محصن الضرير كوفي الأصل. أخرج حديثه البخاري وأبو داود، والنسائي، والترمذي.

٥ ـ خالد بن[2] سلمة بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي الكوفي المعروف بالفأفأ. أصله مدني. أخرج حديثه مسلم والبخاري في الأدب المفرد وأهل السنن. ولم يذكره الحافظ في هدي الساري.

٦ ـ عبدالله بن[3] سالم الأشعري، أبو يوسف الحمصي. أخرج حديثه البخاري وأبو داود والنسائي.

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب لابن حجر ج٢/٣٩١ وتقريب التهذيب لابن حجر ١/١٨٤ رقم ٤٢٥.

(٢) انظر تقريب التهذيب لابن حجر ١/٢١٤ رقم ٤٠.

(٣) انظر تقريب التهذيب لابن حجر ١/٤١٧ رقم ٣٢٢.

٧ - قيس بن أبي[١] حازم البجلي، أبو عبدالله الكوفي. أخرج حديثه الجماعة.

الذين رموا بالتشيع[٢]:

١ - إسماعيل[٣] بن أبان الوراق الأزدي، أبو إسحاق أو أبو إبراهيم. أخرج حديثه البخاري، والترمذي، وأبو داود في المراسيل.

٢ - إسماعيل[٤] بن زكريا بن مرة الخلقاني، بضم المعجمة وسكون اللام بعدها قاف أبو زياد الكوفي. أخرج حديثه الجماعة. ولم يذكره الحافظ في الرجال الذين طعنوا في الاعتقاد.

---

(١) المصدر السابق ٢/١٢٧ رقم ١٣٢.

(٢) قال السيوطي في تدريب الراوي ص: ٣٢٨ التشيع: وهو تقديم علي - رضي الله عنه - على الصحابة.

(٣) انظر تقريب التهذيب لابن حجر ١/٦٥ رقم ٤٧٠.

(٤) المصدر السابق ١/٦٩ رقم ٥١١.

٣ ـ جرير[1] بن عبدالحميد بن قرط. بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة. الضبي الكوفي. أخرج حديثه الجماعة.

٤ ـ أبان[2] بن تغلب: بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام أبو سعد الكوفي. أخرج حديثه أهل السنن.

٥ ـ خالد[3] بن مخلد القطواني: بفتح القاف والطاء، أبو الهيثم البجلي مولاهم الكوفي. أخرج حديثه البخاري، ومسلم، وأهل السنن عدا أبو داود.

٦ ـ سعيد[4] بن فيروز أبو البختري: بفتح الموحدة

(١) انظر ترجمته في الكامل لابن عدي المقدمة ص: ١٧٠ ميزان الاعتدال للذهبي ١/٣٩٤، تهذيب التهذيب ٢/٧٥، تقريب التهذيب ١/١٢٧ رقم ٥٦.

(٢) انظر تقريب التهذيب لابن حجر ١/٣٠ رقم ١٥٧.

(٣) انظر في ترجمته كلًّا من: المصدر السابق ١/٢١٨ رقم ٧٩، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٣/١١٦.

(٤) انظر في ترجمته: تهذيب التهذيب لابن حجر ٤/٧٢، وتقريب التهذيب لابن حجرج١/٣٠٣ رقم ٢٤٢.

والمثناة بينها معجمة ابن أبي عمران الطائي مولاهم الكوفي. أخرج حديثه الجماعة.

٧ ـ سعيد بن[١] عمرو بن أشوع الهمداني الكوفي، قاضيها. ثقة. أخرج حديثه البخاري ومسلم والترمذي.

٨ ـ سعيد[٢] بن كثير بن عفير: بالمهملة والفاء مصغرًا الأنصاري مولاهم المصري أخرج حديثه البخاري، ومسلم، والنسائي.

٩ ـ عباد بن[٣] العوام بن عمر الكلابي مولاهم. أبو سهل الواسطي. أخرج حديثه الجماعة.

١٠ ـ عباد بن[٤] يعقوب الرواجني: بتخفيف الواو

---

(١) انظر ترجمته في: تقريب التهذيب لابن حجر ١/٣٠٢ رقم ٢٢٩.

(٢) انظر المصدر السابق ١/٣٩٤ رقم ١١٨.

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ج١/٢٦١، تهذيب التهذيب لابن حجر ج٦/٣٨١، ميزان الاعتدال للذهبي ٢/٦٤٨.

(٤) انظر: التاريخ الكبير للبخاري ق ٢ ـ ج٢/٤٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٨٨، المجروحين لابن حبان ج٢/١٦٢، ميزان الاعتدال للذهبي ٢/٣٧٨، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٣٩٤.

وبالجيم المكسورة والنون الخفيفة أبو سعيد الكوفي. رافضي. حديثه في البخاري مقرون بغيره. روى له البخاري، والترمذي، وابن ماجه.

١١ - عبدالله بن[1] أبي عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري أبو محمد الكوفي. أخرج حديثه الجماعة.

١٢ - عبدالرزاق بن[2] همام بن نافع، الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني. أخرج حديثه الجماعة.

١٣ - عبدالملك بن[3] أعين الكوفي مولى بني شيبان. له في الصحيحين حديث واحد متابعة. أخرج حديثه الجماعة.

١٤ - عبيدالله بن[4] موسى بن أبي المختار العبسي

---

(١) انظر تقريب التهذيب لابن حجر ج١/ ٤٣٩ رقم ٥٣٠.

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٣٦٤، تهذيب التهذيب لابن حجر ٦/ ٣١٠.

(٣) تقريب التهذيب لابن حجر ١/ ٥١٧ رقم ١٢٩٤.

(٤) انظر في ترجمته: تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٢٥٣، تهذيب التهذيب لابن حجر ٧/ ٥٠، التاريخ الكبير للبخاري ق ١ - ج٣/ ٤٠١ تقريب التهذيب لابن حجر ١/ ٥٣٩، ٥٤٠، رقم ١٥١٢.

الكوفي. أخرج حديثه الجماعة.

١٥ - عدي بن ثابت[1] الأنصاري، الكوفي. أخرج حديثه الجماعة.

١٦ - علي بن[2] الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي. أخرج حديثه البخاري، وأبو داود.

١٧ - علي بن هاشم بن البريد[3] بفتح الموحدة وبعد الراء تحتانية ساكنة. أخرج حديثه البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأهل السنن الأربعة.

١٨ - الفضل بن دكين[4] الكوفي، واسم ديكن

---

(١) تقريب التهذيب لابن حجر ٢/١٦ رقم ١٣٥.

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/٣٩٩ تقريب التهذيب لابن حجر ٢/٣٣ رقم ٣٠٣.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٢٠٧، تهذيب التهذيب لابن حجر ٧/٣٩٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٢/٤٥.

(٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٢/٣٤٦، تذكرة الحفاظ للذهبي ١/٣٧٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٢/١١٠ رقم ٣٤.

عمـرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم الأحول، أبو نعيم الملائي، بضم الميم، مشهور بكنيته. وهو من كبار شيوخ البخاري. أخرج حديثه الجماعة.

١٩ ـ محمـد بن فضيل بن[١] غزوان. بفتـح المعجمـة وسكـون الـزاي، الضبي مولاهم أبو عبدالرحمن الكوفي. أخرج له الجماعة.

٢٠ ـ مالك بن إسماعيل النهدي[٢]، أبو غسان الكوفي، سبط حماد بن أبي سليمان. أخرج له الجماعة.

٢١ ـ فضيل بن مرزوق[٣] الأغــر بالمعجمـة والـراء، الـرقاشي، الكوفي. أبو عبدالرحمن، أخرج له البخاري في رفع اليدين ومسلم وأهل السنن.

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤ قسم ١/ ٥٧ تهذيب التهذيب لابن حجر ٩/ ٤٠٥. تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٣١٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٢/ ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٢) تقريب التهذيب لابن حجر ٢/ ٢٢٣ رقم ٨٥٨.

(٣) تقريب التهذيب للحافظ ابن حجرج٢/ ١١٣ رقم ٧٣.

٢٢ ـ فطر بن خليفة[١] المخزومي، مولاهم، أبو بكر الحناط بالمهملة والنون. أخرج له البخاري وأهل السنن.

٢٣ ـ محمد بن جحادة[٢] بضم الميم وتخفيف المهملة. أخرج حديثه الجماعة.

٢٤ ـ يحيى بن الجزار[٣] القرني، بضم المهملة وفتح الراء ثم نون. الكوفي. أخرج له مسلم وأصحاب السنن.

الذين رموا بالقدر[٤] وعددهم ٣٠ رجلاً وهم:

١ ـ ثور[٥]: باسم الحيوان المعروف، ابن زيد الديلي،

---

(١) امصدر السابق ٢/ ١١٤ رقم ٧٧.

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٥٠ رقم ١٠٠.

(٣) الذي في تدريب الراوي بالخاء. الخراز، وهو تصحيف خلاف ما هو معروف في كتب الرجال، انظر في ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري قسم ٢ ج٤/ ٢٦٥، تهذيب التهذيب لابن حجر ١١/ ١٩١، تقريب التهذيب لابن حجر ٢/ ٣٤٤ رقم ٣١.

(٤) قال السيوطي في تدريب الراوي ١/ ٣٢٨ القدر: هو زعم أن الشر من خلق العبد.

(٥) تقريب التهذيب لابن حجر ١/ ١٢٠ رقم ٥١.

بكسر المهملة بعدها تحتانية المدني. أخرج له الجماعة.

٢ - ثور بن يزيد[1]: بزيادة تحتانية في أول اسم أبيه، أبو خالد الحمصي. أخرج له البخاري وأهل السنن.

٣ - حسان بن عطية المحاربي[2]، مولاهم، أبو بكر الدمشقي. أخرج له الجماعة.

٤ - الحسن بن ذكوان[3]، أبو سلمة البصري. أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي، وابن ماجه.

٥ - داود بن الحصين[4]، الأموي مولاهم، أبو سليمان المدني. أخرج له الجماعة.

٦ - زكريا بن إسحاق[5] المكي. أخرج له الجماعة.

---

(١) المصدر السابق ١/١٢١ رقم ٥٣.

(٢) تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ١/١٦٢ رقم ٢٣٧.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ج ١ قسم ٢/١٢، ميزان الاعتدال للذهبي ١/٤٨٩، تقريب التهذيب لابن حجر ١/١٦٦ رقم ٢٧٢.

(٤) تقريب التهذيب ١/٢٣١ رقم ٥.

(٥) المصدر السابق ١/٢٦١ رقم ٥٠.

٧ ـ سالم بن عجلان[١] الأفطس، الأموي مولاهم، أبو محمد الحراني، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

٨ ـ سلام بن مسكين[٢] بن ربيعة الأزدي البصري، أبو رَوْح، ويقال اسمه سليمان. أخرج له الجماعة دون الترمذي.

٩ ـ سيف بن سليمان[٣] أو ابن أبي سليمان، المخزومي، المكي. أخرج له البخاري في الأدب والمفرد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

١٠ ـ شبل بن عبَّاد المكي[٤] القاري: أخرج له البخاري، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

١١ ـ شريك بن عبدالله[٥] بن أبي نمر. أبو عبدالله

(١) المصدر السابق ١/ ٢٨١ رقم ١٨.
(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ٤/ ٢٨٥ وتقريب التهذيب له أيضًا ١/ ٣٤٢ رقم ٦١٩.
(٣) تقريب التهذيب ١/ ٣٤٤ رقم ٦٣١.
(٤) المصدر السابق ١/ ٣٤٦ رقم ١٠.
(٥) تقريب التهذيب لابن حجر ١/ ٣٥١ رقم ٦٥.

المدني. أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والترمذي في الشمائل.

١٢ - صالح بن كيسان[١] المدني، أبو محمد أو أبو الحارث. مؤدب ولد عمر بن عبدالعزيز. روى له الجماعة.

١٣ - عبدالله بن عمرو[٢] بن أبي الحجاج التيمي، أبو معمر المقعد، المنقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف. أخرج له الجماعة.

١٤ - عبدالله بن أبي[٣] لبيد: بفتح اللام، المدني، أبو المغيرة، أخرج له البخاري، ومسلم وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

١٥ - عبدالله بن أبي[٤] نجيح، يسار المكي، أبو يسار،

---

(١) المصدر السابق ٢/٣٦٢ رقم ٤٨.

(٢) المصدر السابق ١/٤٣٦ رقم ٥٠١.

(٣) المصدر السابق ١/٤٤٣ رقم ٥٧١.

(٤) ميزان الاعتدال للذهبي ٢/٥١٥ تهذيب التهذيب لابن حجر ٦/٥٤ وتقريب التهذيب له أيضًا ١/٤٥٦ رقم ٦٩٠.

الثقفي مولاهم. أخرج له الجماعة.

١٦ ـ عبدالأعلى بن[1] عبدالأعلى، البصري السامي، بالمهملة، أبو محمد. أخرج حديثه الجماعة.

١٧ ـ عبدالرحمن بن إسحاق[2] بن عبدالله بن الحارث بن كنانة المدني. أخرج حديثه البخاري تعليقًا في الأدب المفرد ومسلم وأهل السنن.

١٨ ـ عبدالوارث بن[3] سعيد بن ذكوان، العنبري. مولاهم. أبو عبيدة التنوري بفتح المثناة وتشديد النون. البصري. أخرج له الجماعة.

١٩ ـ عطاء بن أبي[4] ميمونة البصري، أبو معاذ، أخرج

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ٩٦/٦ وتقريب التهذيب لابن حجر ٤٦٥/١ رقم ٧٨٤.

(٢) تقريب التهذيب لابن حجر ٤٧٢/١ رقم ٨٦٥.

(٣) انظر: الجرح والتعديل ج٣/٧٥، تذكرة الحفاظ للذهبي ج١/٥٧، تهذيب التهذيب لابن حجر ١٤١/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٢٧/١ رقم ١٣٩٤.

(٤) تقريب التهذيب لابن حجر ٢٣/٢ رقم ٢٠٠.

حديثه الجماعة دون الترمذي .

٢٠ - العلاء بن الحارث[١] بن عبدالوارث الحضرمي . أخرج حديثه مسلم وأهل السنن .

٢١ - عمر بن أبي[٢] زائدة الهمداني بالسكون ، الوادعي ، الكوفي ، أخرج له البخاري ، ومسلم ، والنسائي .

٢٢ - عمران بن مسلم[٣] المنقري . بكسر الميم وسكون النون أبو بكر القصير البصري ، أخرج له البخاري ومسلم ، والترمذي ، وأبو داود ، والنسائي .

٢٣ - عمير بن هانىء[٤] الغنسي ، بسكون النون ومهملتني ، أبو الوليد الدمشقي ، أخرج حديثه الجماعة .

٢٤ - عوف بن أبي[٥] جميلة ، بفتح الجيم ، الأعرابي

(١) ميزان الاعتدال للذهبي ج٣/٩٨ تقريب التهذيب لابن حجر ٢/٩١ رقم ٨٠٩ .

(٢) تقريب التهذيب لابن حجر ٢/٥٥ رقم ٢٢٦ .

(٣) المصدر السابق ٢/٨٤ رقم ٧٤٠ .

(٤) المصدر السابق ٢/٨٧ رقم ٧٦٥ .

(٥) المصدر السابق ٢/٨٩ رقم ٧٩٣ .

العبدي، البصري، أخرج له الجماعة.

٢٥ ـ كهمس بن المنهال[١] السدوسي، أبو عثمان البصري، اللؤلؤي. أخرج حديثه البخاري.

٢٦ ـ محمد بن سواء[٢]، بتخفيف الواو المد. العنبري أبو الخطاب البصري. أخرج حديثه الجماعة دون أبو داود.

٢٧ ـ هارون بن موسى[٣] الأزدي، العتكي مولاهم، الأعور النحوي البصري. أخرج حديثه الجماعة دون ابن ماجه.

٢٨ ـ هشام بن أبي[٤] عبدالله سنبر، بمهملة ثم نون ثم موحدة، وزن جعفر أبو بكر الدستوائي. بفتح الدال وسكون السين المهملتين وفتح المثناة ثم مد. أخرج حديثه الجماعة.

(١) تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ٢/١٣٧ رقم ٧٦.
(٢) المصدر السابق ٢/١٦٨ رقم ٢٨٧.
(٣) المصدر السابق ٢/٣١٣ رقم ٢٩.
(٤) انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ١/١٦٤، تهذيب التهذيب لابن حجر ١١/٣٣٨، وتقريب التهذيب لابن حجر ٢/٣١٩ رقم ٨٩.

٢٩ - وهب بن منبه[١] بن كامل اليماني، أبو عبدالله الأبناوي، بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها نون. أخرج حديثه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه في التفسير.

٣٠ - يحيى بن حمزة[٢] بن واقد الحضرمي، أبو عبدالرحمن الدمشقي القاضي. أخرج حديثه الجماعة.

الذين رموا برأي أبي جهم:

١ - بشر بن[٣] السري أبو عمرو الأفوه. أخرج حديثه البخاري في الأدب المفرد.

الذين رموا برأي الحرورية وهم الخوارج:

١ - عكرمة بن[٤] عبدالله، مولى ابن عباس، أصله

---

(١) تقريب التهذيب لابن حجر ٢/ ٣٣٩ رقم ١٢٦.

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي ٤/٣٦٩، وتهذيب التهذيب لابن حجر ١١/ ٢٠، وتقريب التهذيب له أيضًا ٢٠/ ٢٣٦ رقم ٤٩.

(٣) تقريب التهذيب لابن حجر ١/ ٩٩ رقم ٥٦.

(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/٩٥، تهذيب التهذيب لابن حجر ٧/٢٦٣، وتقريب التهذيب له أيضًا ٢/ ٣٠ رقم ٢٧٧.

بربري، أخرج حديثه الستة.

٢ ـ الوليد بن كثير[1] المخزومي، أبو محمد المدني، ثم الكوفي. أخرج حديثه الجماعة.

الذين رموا بالوقف:

١ ـ علي بن أبي هاشم[2] عبيدالله بن طبراخ، بكسر المهملة وسكون الموحدة وآخره معجمة. أخرج حديثه الجماعة.

من رمي برأي الحرورية من الخوارج القعدية:

١ ـ عمران بن حطان[3]، بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين، السدوسي، أخرج حديثه البخاري وأبو داود والنسائي.

---

(١) تقريب التهذيب لابن حجر ٢/٣٣٥ رقم ٨٤.

(٢) المصدر السابق ٢/٤٥ رقم ٤٢٥، وفي تدريب الراوي علي بن هشام وهو تصحيف.

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي ٣/٢٣٥ رقم ٦٢٧٧، وتهذيب التهذيب لابن حجر ج٨/١٢، وتقريب التقريب له أيضًا ٢/٨٢ ـ ٨٣ رقم ٧٢٢.

قال إبراهيم الحازمي ـ عفا الله عنه وسدد خطاه ـ:

فبلغ عدد من رمي بالإرجاء ١٣ رجلاً، ومن رمي بالنصب ٧ رجال. ومن رمي بالتشيع ٢٤ رجلاً. ومن رمي بالقدر ٣٠ رجلاً. ومن رمي برأي جهم ١، ومن رمي برأي الحرورية وهم الخوارج ٢. ومن رمي بالوقف ١. ومن رمي بالحرورية من الخوارج القعدية ١. وبلغ مجموعهم ٧٩ رجلاً.

وقد أجاب الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ عن الرجال الذين طعن فيهم وقد أخرج لهم البخاري ـ رحمه الله ـ: وقال[1]: فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة. ا. هـ.

وقال[2]: أعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد إلا بحق. ا. هـ.

---

(١) في هدي الساري مقدمة فتح الباري ص: ٣٨٤، الفصل التاسع.

(٢) المرجع السابق ص: ٣٨٥.

ثم عقد بعد ذلك فصلاً سرد فيه أسماء من طعن فيه من رجال البخاري مرتبًا على الحروف [1]. فأفاد وأجاد ـ رحمه الله وجزاه الله خيراً ـ والله أعلم.



(١) المصدر السابق ص: ٣٨٥ فما بعد.

الفصل الثالث

نماذج لبعض مرويات المبتدعة من صحيح البخاري

أيوب بن عائذ (رمي بالإرجاء)

قال الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ:

حدثني عباس بن الوليد هو النرسي حدثنا عبدالواحد عن أيوب بن عائذ حدثنا قيس بن مسلم قال: سمعت طارق بن شهاب يقول: حدثني أبو موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال: بعثني رسول الله، ﷺ، إلى أرض قومي فجئت ورسول الله، ﷺ، منيخ بالأبطح فقال: «**أحججت يا عبدالله ابن قيس؟**» قلت: نعم يا رسول الله. قال: «**كيف قلت؟**» قال: قلت: لبيك إهلالاً كإهلالك. قال: «**فهل سقت معك هديًا؟**». قلت: لم أسق. قال: «**فطف بالبيت واسع بين الصفا والمروة ثم حلّ**». ففعلت. حتى مشطت لي امرأة من

نساء بني قيس ومكثنا بذلك حتى استخلف عمر(١).

بشر بن السري (رمي برأي جهم)

وقال:

حدثنا علي بن عبدالله حدثنا بشر بن السري حدثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال: قالت أسماء عن النبي، ﷺ، قال: «**أنا على حوضي أنتظر من يرد عليَّ فيؤخذ بناس من دوني فأقول: أمتي فيقال: لا تدري مشوا على القهقرى**». قال ابن أبي مليكة: اللهم إنا نعوذ بك أن نرجع على أعقابنا أو نفتن(٢).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٨/٦٣ رقم ٤٣٤٦ بشرح الحافظ ابن حجر في كتاب المغازي باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ١٣/٣ رقم ٧٠٤٨ (فتح الباري) كتاب الفتن، باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾. وما كان النبي، ﷺ، يحذر من الفتن.

مثال للرواة المبتدعة:

عباد بن يعقوب وعباد بن العوام

وقال الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ:

حدثني سليمان حدثنا شعبة عن الوليد وحدثني عباد بن يعقوب الأسدي أخبرنا عباد بن العوام عن الشيباني عن الوليد بن العيزار عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ أن رجلاً سأل النبي ، ﷺ ، أيُّ الأعمال أفضل؟ قال: «**الصلاة لوقتها، وبر الوالدين، ثم الجهاد في سبيل الله**»[1].

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ١٣/٥١ رقم ٧٥٣٤. فتح الباري. كتاب التوحيد، باب: وسمى النبي ﷺ، الصلاة عملاً. وقال: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب. والأمثلة للرواة المبتدعة في صحيح البخاري كثيرة فانظر: ١٣/٣٦١ رقم ٧٣٧٩ كتاب التوحيد، وكذا ١٣/٤٣٨ رقم ٧٤٥٢ وكذا ١٣/٤٠٣ رقم ٧٤١٩. وهم خالد بن مخلد وشريك بن أبي ذر وعبدالرزاق، فتح الباري.

نموذج لبعض مرويات المبتدعة من صحيح مسلم :

خالد بن مخلد

قال الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ :

حدثني أبو كريب محمد بن العلاء. حدثنا خالد (يعني ابن مخلد) حدثنا محمد بن جعفر، عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى رسول الله، ﷺ، فقال: يا رسول الله! أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: «**فلا تعطه مالك**». قال: أرأيت إن قاتلني؟ قال: «**قاتله**». قال: أرأيت إن قتلني؟ قال: «**فأنت شهيد**». قال: أريأيت إن قتلته؟ قال: «**هو في النار**»[١].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ١/ ١٢٤ رقم ٢٢٥. كتاب الإيمان. باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد مهدر الدم في حقه، وإن قتل كان في النار، وأن من قتل دون ماله فهو شهيد.

مثال للرواةالمبتدعة عند مسلم
شابة المدائين ـ ورقاء بن عمر اليشكري

وقال الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ:

حدثنا محمد بن حاتم وابن رافع. قالا: حدثنا شبابة. حدثني ورقاء عن عمرو عن مجاهد عن ابن عمر قال: قال رسول الله، ﷺ: **«ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد»**. فقال ابن له يُقال له واقد: إذن يتخذنه دغلاً. قال: فضرب في صدره وقال: أحدثك عن رسول الله، ﷺ، وتقول: لا[1].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ١/٣٢٧ رقم ١٣٩ كتاب الصلاة باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة وأنها لا تخرج مطيبة.
والأمثلة في صحيح مسلم كثيرة، انظر ١/١٤٨ رقم ٢٦٢ شريك بن أبي نمر و١/١٧٩ رقم ٣٢٠ الفضل بن دكين.

مثال إبراهيم بن طهمان

وقال:

حدثني أحمد بن يوسف الأزدي. حدثنا عمر بن عبدالله بن رزين. حدثنا إبراهيم (يعني ابن طهمان) عن الحجاج (وهو ابن حجاج) عن قتادة عن أبي أيوب، عن عبدالله بن عمرو بن العاص أنه قال: سئل رسول الله، ﷺ، عن وقت الصلوات؟ فقال: «**وقت صلاة الفجر مالم يطلع قرن الشمس الأول. ووقت صلاة الظهر إذا زالت لشمس عن بطن السماء. مالم يحضر العصر. ووقت صلاة العصر مالم تصفر الشمس ويسقط قرنها الأول. ووقت صلاة المغرب إذا غابت الشمس مالم يسقط الشفق. ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل**»[1].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ١/٤٢٧ رقم ١٧٤ كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب أوقات الصلوات الخمس، والأمثلة كما مضى كثيرة، انظر مسلم ١/٢٤٥ رقم ٢٩٩ و١/٢٠٤ و١/١٦٧ رقم ٣٠١، صحيح مسلم ترقيم وتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي.

نموذج لبعض مرويات المبتدعة في صحيح ابن خزيمة:

١ - جرير بن عبدالحميد

قال الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ:

أنا أبو طاهر، نا أبو بكر، نا يعقوب بن إبراهيم الدورقي ومحمود بن خداش قالا: ثنا جرير بن عبدالحميد عن منصور عن هلال ـ وهو ابن يساف ـ عن وهب بن الأجدع عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يصلى بعد العصر إلا أن تكون الشمس بيضاء مرتفعة**»[(١)].

٢ - الفضل بن دكين

وقال:

أنا أبو طاهر، نا أبو بكر، نا محمد بن رافع، نا الفضل بن دكين، نا سفيان عن عثمان بن حكيم ـ أصله مدني سكن

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٢/٢٦٥ رقم ١٢٨٤، جماع أبواب الأوقات التي ينهى عن التطوع فيهن. باب بيان أن النهي عن الصلاة بعد العصر إذا دنت للغروب. وقال الأعظمي: إسناده صحيح. وأخرجه النسائي ١/٢٢٥ وأحمد في المسند رقم ٦١٠، ١٠٧٣.

الكـوفة ـ عن عبدالرحمن بن أبي عمرة عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله، ﷺ: «**من صلى العشاء في جماعة كان كقيام نصف ليلة، ومن صلى الفجر في جماعة كان كقيام ليلة**»(١).

٣ ـ ورقاء بن عمر

وقال:

أنا أبو طاهر، نا أبو بكر، نا محمد بن العلاء بن كريب بخبر غريب غريب ثنا قبيصة، ثنا ورقاء بن عمر عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبدالله قال: وثبت رجل رسول الله، ﷺ، فدخلنا عليه، فوجدناه جالسًا في حجرة له بين يديه غرفة، قال: فصلى جالسًا. فقمنا خلفه فصلينا فلما قضى الصلاة قال: «**إذا صليت جالسًا فصلوا جلوسًا، وإذا**

(١) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٢/٣٦٥ رقم ١٤٧٣ كتاب الإمامة في الصلاة باب: فضل صلاة العشاء والفجر في الجماعة. قال إبراهيم الحازمي والحديث أخرجه مسلم في صحيحه ١/٤٥٤ رقم ٢٦٠ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة.

صليت قائمًا فصلوا قيامًا، ولا تقوموا كما تقوم فارس لجباريها وملوكها»(١).

٤ ـ شبابة

وقال ـ رحمه الله ـ:

أخبرنا أبو طاهر، نا أبو بكر، ثناه الحسن بن محمد الزعفراني ثنا شبابة نا عاصم بن محمد عن محمد بن سوقة عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله، ﷺ: **«يبعث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه»**(٢).

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٢/ ٣٧١ رقم ١٤٨٧ كتاب الإمامة في الصلاة. باب صلاة المريض في منزله جماعة إذا لم يمكنه شهودها في المسجد لعلة حادثة، والأمثلة للرواة المبتدعة في صحيح ابن خزيمة كثيرة. ٢/ ٣١٥ (هشام الدستوائي) و٢/ ٣٧٦ رقم ١٤٩٧ فقال فيه (نا) عباد بن يعقوب المتهم في رأيه الثقة في حديثه و٢/ ٣٥٣ رقم ١٤٥٣ (قيس بن أبي حازم).

(٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٢/ ٢٧٨ رقم ١٣١٣، جماع أبواب الأوقات التي ينهى عن التطوع فيهن. باب النهي عن التنخم في قبلة المسجد. والحديث قال عنه الأعظمي في تحقيقه: إسناده صحيح.

الفصل الرابع

أسباب الوقاية من البدع ووسائل القضاء عليها ودور العلماء في ذلك

أهم وسائل الوقاية من البدع:

١ ـ نشر السنة والتعريف بها على أوسع نطاق، وهذا هو ما نلمحه من الأوامر الصريحة بتبليغ السنة بمعناها الشامل للكتاب وما بينه من الحديث.

قال الله تعالى: ﴿**كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب**﴾[١].

وعن عثمان ـ رضي الله عنه ـ عن النبي، ﷺ، قال: «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه**»[٢]. أخرجه البخاري وابن ماجه والدارمي.

(١) سورة ص، الآية: ٢٩.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ١٦٥/٣ كتاب فضائل القرآن باب =

هذا فيما يتصل بالقرآن والمحافظة عليه.

أما فيما يتصل بتبليغ السنة والحث عليها فيكفي في ذلك قوله تعالى: ﴿**وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم**﴾(١).

فإن هذه الآية تدل على أن الأدلة الواردة في وجوب المحافظة على الكتاب والعمل على نشره وتعليمه تدل كذلك على وجوب المحافظة على بيانه إذ أن هذا البيان لا يقل في أهميته وفي مدى تأثيره في المحافظة على سلامة الكتاب من التغيير والتحريف عن المحافظة على الكتاب نفسه.

وقد بين الرسول، ﷺ، وجوب تبليغ السنة ونشرها على أوسع نطاق، فقال، ﷺ: «**بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده**

= «خيركم من تعلم القرآن وعلمه». ط الحلبي (متن) بحاشية السندي، والدارمي في سننه ٢/٣١٤ رقم ٣٣٤٠ كتاب فضائل القرآن. باب: «خياركم من تعلم القرآن وعلمه».

(١) سورة النحل، الآية: ٤٤.

من النار»(١).

وقال، ﷺ: «**نضَّر الله امرأ سمع منا شيئًا فبلغه كما سمعه**»(٢).

٢ ـ تطبيق السنة في سلوك الفرد وسلوك المجتمع أو الربط بين السنة كمبادىء وتعاليم وبين العمل بهذه المبادىء والاسترشاد بما ترشد إليه في كل مجالات الحياة.

وبذلك تكون البدعة نشازًا في المجتمع، بارزة بملامحها الشنيعة ومظهرها المظلم، تدل بنفسها على ما تحمل من قبح وتهديد للإسلام والمسلمين.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٦/٤٩٦ رقم ٣٤٦١ (فتح الباري) كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، وأخرجه الدارمي في سننه ١/١١١ رقم ٥٤٨ باب البلاغ عن رسول الله، ﷺ، وتعليم السنن.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ١/١٠٢ ـ ١٠٣ رقم ٢٣١ ـ ٢٣٤ باب من بلغ علمًا. والدارمي في سننه ١/٦٦ رقم ٢٣٦ باب الاقتداء بالعلماء. وابن حبان في صحيحه ـ كما في الموارد ـ ص: ٤٧ رقم ٧٢ كتاب العلم باب رواية الحديث لمن فهمه ومن لا يفهمه.

ويمكن أن نعبر عن ذلك بإعداد البيئة الدينية المنافرة للبدعة المنافية لكل خروج على الدين.

وسائل القضاء على البدع ودور العلماء في ذلك:

١ ـ كشف مظاهر الابتداع وتسليط الضوء عليها من كتاب الله ـ عز وجل ـ والسنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم. وذلك من أجل منع البدعة من التغلغل والانتشار.

٢ ـ نبذ التعصب لرأي من الآراء أو اجتهاد من الاجتهادات باعتبار قائليه أو مصدره. والاهتمام بالوصول إلى الحق من أي طريق.

٣ ـ الاحتراز من كل خروج عن حدود السنة مهما قل أثره أو صغر أمره والتحرز في الحكم بالتبديع أو التفسيق أو التكفير. لما يثيره ذلك من تعصب للباطل وتفريق للأمة.

٤ ـ منع العامة من القول في الدين. لأن العوام هوام؟ وعدم اعتبار آرائهم مهما كانت مناصبهم فيه.

٥ ـ صد تيارات الفكر العقائدي المشتتة للهمم، المربكة

للعقول. التي لا حاجة للمسلم بها، بل ورد النص بالتحذير منها كآراء غير المسلمين فيما يتصل بالعقيدة أو الأمور الغيبية ونحوها.

قال الله تعالى: **﴿يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقًا من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين﴾**[1].

٦ ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودور العلماء فيه:

قال الله تعالى: **﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾**[2].

قال العزالي[3]: في الآية بيان الإيجاب فإن قوله تعالى: **﴿ولتكن﴾** أمر وظاهر الأمر الإيجاب. وفيها بيان أنه فرض كفاية لا فرض عين وأنه إذا قام به أمة سقط الفرض عن الآخرين، إذ لم يقل: كونوا كلكم آمرين بالمعروف، بل

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٠.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٠٤.

(٣) إحياء علوم الدين للإمام الغزالي ٣/٢٦٩.

قال: ﴿ولتكن منكم أمة﴾. فإذا مهما قام به واحد أو جماعة سقط الحرج عن الآخرين.

وإن تقاعد عنه الخلق أجمعون عم الحرج كافة القادرين عليه لا محالة. ا.هـ.

وقال ابن تيمية[1]: بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب على كل أحد بعينه بل هو على الكفاية مستدلاً بهذه الآية.

أ ـ وقد جعل الله ـ تعالى ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الحقائق الثابتة في الإسلام فقال: **﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر﴾**[٤].

إذ بيَّن أنهم به خير أمة أخرجت للناس.

ب ـ قد نص الله ـ سبحانه وتعالى ـ على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خصائص الرسالة المحمدية

(١) مسألة الحسبة في الإسلام لشيخ الإسلام ص: ٥٣.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١١٠.

وأهدافها البارزة وأنه علامة مميزة لها تستوجب اليقين بأنها من عند الله.

قال تعالى: ﴿**الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبًا عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر**﴾[1].

جـ - وقد أرشد الرسول، ﷺ، في عدة أحاديث إلى عموم هذا الأمر والنهي وشموله لكل مسلم. فقال: «**من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»[2].

وعن عبدالله بن مسعود أن رسول الله، ﷺ، قال: «**ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنه تخلف من**

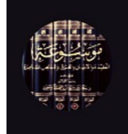
(١) سورة الأعراف، الآية: ١٥٧.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ١/ ٦٩ رقم ٧٨، كتاب الإيمان باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان.

بعـــدهم خلوف يقـــولـــون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمـرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»[1].

٦ - بيان الأحاديث الموضوعة ونقدها. فقد يخفى حالها على بعض النـاس ويظنها من الأحاديث الثابتة الصحيحة فيعمل بها. ويتقرب إلى الله - تعالى - ثم يقلده في ذلك بعض العوام فتصير سنة متبعة.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ١/ ٦٩ - ٧٠ رقم ٨٠ كتاب الإيمان الباب السابق الذكر.







قناة عامة

معلومات

t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah

رابط الدعوة

الإشعارات

معطّلة

فهـرس البحـث

فهرس الآيات

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة يوسف

سورة إبراهيم

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الأحزاب

سورة ص

سورة الزمر

سورة الجاثية

سورة الحجرات

سورة النجم

فهرس الأحاديث

الصفحة

حرف الألف

(ب)

(خ)

(ع)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

فهرس الآثار

(ت)

(ع)

(ف)

(ق)

(ك)

والحمد لله على توفيقه

الأعلام المترجم لهم

حرف الألف (أ)

١ ـ أبان بن تغلب.
٢ ـ إبراهيم بن طهمان.
٣ ـ إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى.
٤ ـ إسحاق بن سويد العدوي.
٥ ـ إسحاق بن موسى الأنصاري.
٦ ـ إسماعيل بن أبان.
٧ ـ إسماعيل بن زكريا.
٨ ـ أيوب بن عائذ.

حرف الباء (ب)

١ ـ بهز بن أسد.
٢ ـ بشر بن السري.

حرف الثاء (ث)

١ ـ ثور بن زيد المدني.
٢ ـ ثور بن يزيد الحمصي.

حرف الجيم (ج)

١ - جرير بن عبدالحميد.

حرف الحاء (ح)

١ - حريز بن عثمان الحمصي.

٢ - حسان بن عطية المحاري.

٣ - الحسن بن ذكوان.

٤ - حصين بن نمر الواسطي.

حرف الخاء (خ)

١ - خالد بن سلمة الفأفا.

٢ - خالد بن مخلد القطواني.

حرف الدال (د)

١ - داود بن الحصين.

حرف الذال (ذ)

١ - ذر بن عبدالله المرهبي.

حرف الزاي (ز)

١ - زكريا بن إسحاق.

حرف السين (س)

١ ـ سالم بن عجلان .
٢ ـ سعيد بن عمرو بن أشوع .
٣ ـ سعيد بن فيروز أبو البختري .
٤ ـ سعيد بن كثير بن عقير.
٥ ـ سيف بن سليمان المكي .
٦ ـ سلام بن مسكين .

حرف الشين (ش)

١ ـ شبابة بن سوار المدائني .
٢ ـ شبل بن عباد .
٣ ـ شريك بن أبي نمر.

حرف الصاد (ص)

١ ـ صالح بن كيسان .

حرف العين (ع)

١ ـ عبدالله بن نجيح .
٢ ـ عبدالله بن عمرو.

٣ - عبدالله بن سالم الأشعري .
٤ - عبدالله بن أبي لبيد .
٥ - عبدالله بن عيسى بن أبي عبدالرحمن بن أبي ليلى .
٦ - عبدالله بن الزبير (الحميدي) .
٧ - عبدالله بن لهيعة .
٨ - عبيدالله بن موسى العبسي .
٩ - عباد بن العوام .
١٠ - عباد بن يعقوب .
١١ - عبدالرزاق بن همام .
١٢ - عبدالرحمن بن إسحاق المدني .
١٣ - عبدالملك بن أعين .
١٤ - عبدالمجيد بن عبدالعزيز.
١٥ - عبدالحميد بن عبدالرحمن .
١٦ - عبدالوارث بن سعيد .
١٧ - عبدالأعلى بن عبدالأعلى .
١٨ - عدي بن ثابت الأنصاري .

١٩ ـ عبدالرحمن بن مهدي .
٢٠ ـ عثمان بن غيث البصري .
٢١ ـ علي بن أبي هشام .
٢٢ ـ علي بن حرب الطائي .
٢٣ ـ علي بن الجعد .
٢٤ ـ علي بن المديني .
٢٥ ـ العلاء بن الحارث .
٢٦ ـ عكرمة مولى ابن عباس .
٢٧ ـ عطاء بن أبي ميمونة .
٢٨ ـ عمران بن حِطان .
٢٩ ـ عمران بن مسلم .
٣٠ ـ عمر بن زائدة .
٣١ ـ عمر بن ذر بن عبدالله المرهبي .
٣٢ ـ عمرو بن مرة الجملي .
٣٣ ـ عمير بن هاني .
٣٤ ـ عوف الأعرابي .

حرف الفاء (ف)

١ - الفضل بن دكين (أبو نعيم).
٢ - فضيل بن مرزوق.
٣ - فطر بن خليفة.

حرف القاف (ق)

١ - قيس بن أبي حازم.

حرف الكاف (ك)

١ - كهمس بن المنهال.

حرف الميم (م)

١ - محمد بن جحادة.
٢ - محمد بن حواء.
٣ - محمد بن خازم.
٤ - محمد بن فضيل بن غزوان.
٥ - مالك بن إسماعيل (أبو غسان).
٦ - مسلم بن عبدالله (أبو حسان الأعرج).
٧ - محمد بن سيرين.

حرف الهاء (هـ)

١ ـ هروان بن موسى الأعور النحوي.
٢ ـ هشام الدستوائي.

حرف الواو (و)

١ ـ الوليد بن كثير.
٢ ـ ورقاء بن عمر اليشكري.
٣ ـ وهب بن منبه.

حرف الياء (ي)

١ ـ يحيى بن حمزة الحضرمي.
٢ ـ يحيى بن سعيد القطان.
٣ ـ يحيى بن صالح الوحاظي.
٤ ـ يونس بن أبي إسحاق.
٥ ـ يونس بن بكير.
٦ ـ يحيى بن الخزاز.
٧ ـ يحيى بن معين.

والحمد لله على توفيقه.

المراجـــع

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير ـ تحقيق أحمد شاكر ـ الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ دار التراث، القاهرة.

٣ ـ البدعة تحديدها وموقف الإسلام منها، تأليف الدكتور/ عزت علي عيد عطية. وهي رسالة دكتوراه. دار الكتب الحديثة، القاهرة، بدون تاريخ.

٤ ـ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تأليف العلامة عبدالرحمن المعلمي. حققه وعلق عليه محمد ناصر الدين الألباني ج ٤٣/١ فما بعد. طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٥ ـ الاعتصام للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، تحقيق محمد رشيد رضا، الناشر دار

المعرفة، بيروت، لبنان، وتوزيع دار الباز مكة المكرمة، بدون تاريخ.

٦ ـ الإقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح. تأليف تقي الدين بن دقيق العيد. تحقيق ودراسة قحطان عبدالرحمن الدوري. مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٧ ـ الإحكام في أصول الأحكام، تأليف الإمام سيف الدين أبي الحسن علي بن علي بن محمد الآمدي، مطبعة المعارف بمصر ١٣٣٢هـ - ١٩١٤م ج ١١٨/٢.

٨ ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول تأليف محمد بن علي الشوكاني، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٦٥هـ ـ ١٩٣٧م.

٩ ـ كتاب السنة للحافظ أبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخالد الشيباني. ومعه ظلال الجنة في

تخريج السنة، بقلم محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م المكتب الإسلامي، دمشق.

١٠ - السنة قبل التدوين، الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.

١١ - السنن والمبتدعات المتعلقة بالأذكار والصلوات تأليف محمد بن عبدالسلام الشقيري. دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١٢ - ألفية السيوطي في علم الحديث بتصحيح وشرح أحمد محمد شاكر، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٣ - الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، تأليف أبي عبدالله السيد محمد بن إبراهيم الوزير. (الجزءان: الأول والثاني معًا) نشره قصي محب الدين الخطيب. المكتبة السلفية ١٣٨٥هـ القاهرة.

١٤ - المحصول في علم أصول الفقه تأليف فخر الدين الرازي. بتحقيق الدكتور طه جابر فياض، مطبوعات

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
١٥ ـ المعتمد في أصول الفقه تأليف محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي. تحقيق محمد حميدالله مطبعة دمشق ١٣٨٤هـ.
١٦ ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف العلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، صححه مصطفى السقا.
١٧ ـ المنتقى من منهاج الاعتدال تأليف شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية. مختصر «منهاج السنة» اختصره الحافظ أبو عبدالله محمد بن عثمان الذهبي. حققه وعلق حواشيه محب الدين الخطيب، مكتبة دار البيان، دمشق.
١٨ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير ج ١/١٠٧ تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٩ - المحدث الفاصل بين الراوي والوعي للقاضي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي تحقيق الدكتور/ محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٣٩١هـ.

٢٠ - الكفاية في علم الرواية تأليف أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي تقديم المحدث محمد الحافظ التيجاني مراجعة الأستاذين: عبدالحليم محمد عبدالحليم وعبدالرحمن حسن محمود، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى.

٢١ - الكامل في ضعفاء الرجال للحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي. المقدمة، حققه وعلق عليه صبحي البدري السامرائي. مطبعة سلمان الأعظمي - بغداد.

٢٢ - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للإمام الحافظ محمد بن حبان البستي. تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ،

ج ١/ ٨١، النوع التاسع عشر.

٢٣ ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٢٤ ـ التاريخ الكبير للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد، الدكن سنة ١٣٦١هـ.

٢٥ ـ الجرح والتعديل للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي. الطبعة الأولى، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، سنة ١٣٧١هـ.

٢٦ ـ التاريخ الصغير للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، بتصحيح وتعليق عبدالشكور الأثري، المكتبة الأثرية، سانكله ميل.

٢٧ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف أبي عمر يوسف بن عبدالله النمري الأندلسي حققه وعلق حواشيه وصححه: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد

البكري الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ج ١/ ٤٥.

٢٨ - البدع والنهي عنها، تأليف محمد بن وضاح القرطبي، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار البصائر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٩ - الباعث على إنكار البدع والحوادث تأليف أبي محمد عبدالرحمن بن إسماعيل المعروف بـ «أبو شامة» تقديم وتعليق عثمان أحمد عنبر، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ دار الهدى.

٣٠ - الإبداع في مضار الابتداع للشيخ علي محفوظ، الطبعة السابعة، دار الاعتصام.

٣١ - كتاب الجرح والتعديل، تأليف مال الدين القاسمي، الطبعة الأولى بمطبعة مجلة المنار بمصر، ١٣٣٠هـ.

٣٢ - اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق حامد الفقي، مطابع المجد التجارية.

٣٣ ـ تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي، مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٤٩هـ.
٣٤ ـ تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي، الطبعة الثالثة، دار المعارف العثمانية.
٣٥ ـ تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني، حيدرآباد سنة ١٣٢٥هـ.
٣٦ ـ تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني، حققه وعلق حواشيه وقدم له: عبدالوهاب عبداللطيف، دار المعرفة بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
٣٧ ـ تدريب الراوي بشرح تقرير النووي للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي.
٣٨ ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني. حققه وكتب له مقدمة محمد محي الدين عبدالحميد. المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

٣٩ ـ جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالبر النمري الأندلسي ج ٢/ ١١٦ ـ ١١٨ دار الفكر، بيروت، لبنان.

٤٠ ـ جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم، تأليف زين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن شهاب بن أحمد بن رجب الحنبلي، توزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء بالرياض، حديث رقم ٥ ص: ٥١.

٤١ ـ خطبة الحاجة التي كان رسول الله، ﷺ، يعلمها أصحابه، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٣٩٧هـ.

٤٢ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام أبي الحسنات محمد عبدالحي الكنوي الهندي، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه د. عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٤٣ ـ سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بنعيسى بن سورة، الناشر: المكتبة الإسلامية، تحقيق وشرح أحمد شاكر.
٤٤ ـ سنن أبي داود، تحقيق عزت الدعاس، عادل السيد، دار الحديث، حمص، سوريا.
٤٥ ـ سنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار التراث العربي، وكذا طبعة دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ومعها حاشية السندي.
٤٦ ـ سنن الدارمي للإمام أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي. تخريج وتصحيح عبدالله هاشم يماني، المدينة المنورة، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.
٤٧ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة تأليف محمد ناصر الدين الألباني ج ١ رقم ٢٠٣. وج ٣ رقم ١٤٩٢ وج ٤ رقم.
٤٨ ـ شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة للإمام العلامة زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، المطبعة الجديدة بفاس ١٣٥٤هـ.

٤٩ ـ شرح علل الترمذي، للحافظ زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي حققه وعلق عليه السيد صبحي جاسم الحميد، مطبعة العاني بغداد.

٥٠ ـ تفسير القرآن العظيم للإمام إسماعيل بن كثير الدمشقي ج ١/ ٣٩٠ (سورة آل عمران) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م.

٥١ ـ تلبيس إبليس للحافظ جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الباب الأول والثاني.

٥٢ ـ صحيح البخاري مع حاشية السندي مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ١٣٧٢هـ.

٥٣ ـ صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، نشر وتوزيع دار الإفتاء الرياض ١٤٠٠هـ.

٥٤ ـ صحيح ابن خزيمة تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٥٥ ـ صحيح ابن حبان، ترتيب الأمير علاء الدين الفارسي، ضبط وتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان ج ١/٨٨ الطبعة الأولى، الناشر محمد عبدالمحسن الكتبي.

٥٦ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر، المطبعة السلفية، القاهرة، تحقيق الجزء الأول والثاني وجزء من الثالث، شيخنا أبو عبدالله عبدالعزيز بن عبدالله بن باز حفظه الله.

٥٧ ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي تأليف شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، ضبط وتحقيق عبدالرحمن عثمان، الناشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ.

٥٨ ـ فتح الباقي ألفية العراقي للشيخ زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، المطبعة الجديدة بفاس ١٣٥٤هـ. ج ١/٣٣٢ ـ ٣٣٣.

٥٩ ـ مسند الإمام أحمد رحمه الله دار الدعوة، اسطانبول ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٦٠ ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه تأليف أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق محمد المنتقي الكشناوي دار العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٦١ ـ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للحافظ نور الدين الهيثمي. حققه ونشره محمد عبدالرزاق حمزة. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٦٢ ـ مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصطلاح للإمام البلقيني، تحقيق وتوثيق بنت الشاطىء د. عائشة عبدالرحمن، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤م.

٦٣ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ.

٦٤ ـ مختار الصحاح للإمام محمد بن أبي بكر الرازي، المكتبة الأموية ١٤٠٠هـ.

٦٥ ـ قواعد في علوم الحديث تأليف ظفر أحمد عثمان

التهانوي. تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، المطبوعات الإسلامية، حلب.
٦٦ ـ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث تأليف محمد جمال الدين القاسمي. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى **١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م**.
٦٧ ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر العسقلاني. الناشر: المكتبة العلمية في المدينة المنورة، الطبعة الثالثة.
٦٨ ـ منهاج الوصول في علم الأصول للبيضاوي بشرح البدخشي والآسنوي ج **٢/ ٢٤١** مطبعة محمد علي صبيح.
٦٩ ـ مختصر ابن الحاجب بشرح القاضي عضد الملة والدين، مراجعة وتصحيح شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، **١٣٩٣هـ**.
٧٠ ـ لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور. مطبعة دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

٧١ ـ الكوكب المنير، المسمى مختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه، تأليف العلامة الشيخ محمد أحمد الحنبلي المعروف بابن النجار ج ٢/٤٠٢. مطبعة أم القرى، مكة المكرمة.

٧٢ ـ كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي. تأليف: الإمام علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري ج ٣/٢٥، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٣٩٤هـ.

٧٣ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر، المكتبة السلفية، قام بإخراجه وتصحيحه محب الدين الخطيب.

٧٤ ـ قاعدة في الجرح والتعديل، وقاعدة في المؤرخين للإمام تاج الدين عبدالوهاب السبكي، تحقيق د. عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية، دار الوعي، حلب.

فهرس الموضوعات


تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة